8 صفحات

قد لا تكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء

الثمن: 20 أوقية

أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا

Es-sada

الصدى

المدير الناشر رئيس التحرير: محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى

العدد: 426

الإثنين 13 جمادى الثانية 1447هـ الموافق: 23 / 11 / 2026

مجموعة "الصدى للاعلام":

مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:

1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الافتتاحية



يكتبها: المدير الناشر رئيس التحرير لمجموعة الصدى للاعلام

محمد عبد الرحمن المجتبى

المال السياسي وفساد النخب.. إلى أين تتجه موريتانيا؟

من قضية بيرام إلى سؤال مصادر تمويل الأحزاب والمنتخبين..

هل أصبح المال بوابة النفوذ السياسي ومفتاح الوصول إلى مؤسسات التمثيل؟

ليست القضية التي أثيرت أخيراً حول النائب المستقيل بيرام الداه اعبيد، وما رافقها من تسريبات صوتية ومصورة وردود متبادلة، مجرد سجال سياسي عابر بين شخصية عامة وخصومها، ولا ينبغي أن تختزل في مقاطع متداولة أو تصريحات انفعالية، مهما كان صداها أو حجم انتشارها. فبعيداً عن تفاصيل هذه القضية، وعن التساؤل المشروع بشأن ما إذا كان صاحبها مستهدفاً بحملة سياسية أم أن ما يثار حوله يستدعي تحقيقاً جدياً، تبرز أمامنا قضية أكبر وأكثر خطورة: المال السياسي، ومصادر تمويل النخب، وحدود تأثير الثروة في الحياة العامة ببلادنا.

إن السؤال الذي ينبغي أن يشغل الرأي العام والمؤسسات المعنية ليس فقط: هل بيرام مستهدف أم ضالع في ما يُثار حوله؟ بل: هل أصبح المال السياسي، المشروع منه والمشبوه، يتحكم بصورة متزايدة في صناعة القرار الحزبي والانتخابي، وفي تشكيل النخب التي تصل إلى البرلمان والمجالس المحلية؟

لقد باتت الاستحقاقات الانتخابية، في نظر قطاعات واسعة من المواطنين، أقرب إلى مواسم تتسابق فيها الأموال والنفوذ والقدرة على الإنفاق، أكثر مما تتنافس فيها البرامج والكفاءات والرؤى. وأصبح الوصول إلى بعض مواقع التمثيل العام، في حالات تستحق البحث والتدقيق، مرتبطاً بما يملكه المرشح من إمكانات مالية وشبكات مصالح، لا بما يحمله من مؤهلات علمية وخبرة سياسية وقدرة على التشريع والرقابة وخدمة المواطنين.

وهنا تكمن الخطورة الحقيقية؛ حين تتحول المؤسسات التشريعية والمجالس المحلية إلى وجهة لأشخاص لا تسعفهم مؤهلاتهم للاضطلاع بأبسط متطلبات المسؤوليات التي انتخبوا من أجلها، وحين يصبح المال قادراً على شراء النفوذ وتوجيه الولاءات وتهميش أصحاب الكفاءة والنزاهة. فالمشكلة لا تتعلق بشخص أو حزب بعينه، وإنما بمسار يهدد جودة التمثيل السياسي، ويضعف ثقة المواطنين في المؤسسات، ويجعل الانتخابات عرضة للتحول إلى سوق للمصالح بدل أن تكون مناسبة للاختيار الحر والمسؤول.

رحم الله زمناً كان فيه كثير من أهل السياسة في هذه البلاد يتعففون عن المال، ويحرصون على حماية سمعتهم من الشبهات، ويعتبرون النزاهة رأسمالهم الحقيقي في العمل العام. لم تكن الحياة السياسية آنذاك خالية من الأخطاء أو الصراعات، لكن قيمة الاعتبار الاجتماعي والسياسي كانت تفرض على كثير من الفاعلين قدراً من التحفظ والحرص على السمعة، وهو ما نحتاج اليوم إلى استعادته وتعزيزه في ثقافتنا السياسية.

إن ما يثار بشأن بعض مصادر التمويل والإنفاق لدى فاعلين سياسيين، وما يلاحظ من قدرة مالية لدى أحزاب وشخصيات على التمدد إلى مجالات الإعلام والثقافة والعمل الإنساني، يطرح أسئلة لا يجوز تجاهلها: من أين تأتي هذه الأموال؟ وما طبيعة مصادرها؟ وهل تخضع للضوابط القانونية والمحاسبية؟ ومن يراقب أوجه صرفها؟ وهل تتناسب موارد بعض الأحزاب مع ما تعلنه من إمكانات وميزانيات؟

إن الأحزاب السياسية ليست كيانات فوق المساءلة، ولا يجوز أن تتحول إلى واجهات مالية مجهولة المصادر، أو أدوات لتدوير النفوذ والمصالح. ومن حق المجتمع أن يعرف كيف تموّل هذه التنظيمات أنشطتها، وكيف تنفق مواردها، وما إذا كانت تلتزم بالقوانين المنظمة للتمويل الحزبي والحملات الانتخابية. كما أن التوسع في مجالات الإعلام والثقافة والعمل الخيري لا يعفي أي جهة من واجب الإفصاح والشفافية، بل يجعل هذا الواجب أكثر إلحاحاً، حماية لهذه المجالات من الاستغلال السياسي أو توظيفها في بناء النفوذ خارج قواعد المنافسة العادلة.

وهنا تبرز مسؤولية الدولة، لا باعتبارها طرفاً في الخصومات السياسية، وإنما بوصفها حامية للقانون وضامنة لنزاهة الحياة العامة. فهل تشكل هذه الحادثة فرصة لمراجعة جادة لمنظومة تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية؟ وهل حان الوقت لتفعيل آليات الرقابة والتدقيق في الحسابات، وإلزام الأحزاب والجهات السياسية بالإفصاح عن مصادر مواردها وأوجه إنفاقها، وفق قواعد واضحة تطبق على الجميع دون انتقائية أو استهداف؟

إن حماية الحياة السياسية من المال الفاسد لا تتحقق بتسريب تسجيلات أو تبادل الاتهامات، ولا بتصفية الحسابات عبر المنابر الإعلامية، وإنما بمؤسسات رقابية مستقلة، وقوانين فعالة، وإجراءات شفافة، وتحقيقات مهنية عندما توجد قرائن جدية على مخالفات. كما أن قرينة البراءة تظل حقاً لكل شخص، مهما كان موقعه أو طبيعة الاتهامات المتداولة بشأنه.

إن موريتانيا لا تحتاج إلى مزيد من الضجيج السياسي بقدر حاجتها إلى استعادة الثقة في مؤسساتها ونخبها. ولا يمكن بناء حياة ديمقراطية سليمة إذا ظل المال مجهول المصدر قادراً على شراء المواقع والتأثير في القرارات وصناعة الولاءات.

فهل تكون قضية اليوم مناسبة لفتح ملف المال السياسي بكل شفافية، أم سنكتفي مرة أخرى بتبادل التسريبات والاتهامات، ثم نترك الأسباب الحقيقية للأزمة تتراكم في صمت؟

ذلك هو السؤال الذي ينبغي أن تتصدى له الدولة، والأحزاب، والهيئات الرقابية، والنخب السياسية والإعلامية، قبل أن يصبح المال هو صاحب الكلمة الفصل في مستقبل التمثيل السياسي ببلادنا.

المناخ والفرنكوفونية في أجندة الخارج.. والقرآن الكريم والحكومة في صدارة الداخل..

الرئيس غزواني في أسبوع.. من أنطاليا إلى بنوم بنه، مروراً بالمدينة المنورة



نواكشوط تتصدر تغطيات اقتصادية وسياسية ومغاربية..

من انتهاء البروتوكول مع الاتحاد الأوروبي إلى مقترح آلية إقليمية لتمويل إدارة الهجرة

موريتانيا في الإعلام الدولي هذا الأسبوع.. اتفاق الصيد والهجرة والدبلوماسية ترسم ملامح الحضور الخارجي

برعاية الرئيس غزواني.. وبمشاركة 160 متسابقا من 16 دولة إفريقية



أكثر من 50 شركة مغربية في نواكشوط..
ومبادلات تجارية تستهدف بلوغ 6 مليارات درهم بحلول 2030



قائمة الـ35 مؤسسة التي أعلنتها "الهابا" تفتح مواجهة جديدة داخل الحقل الإعلامي

الصحافة الخاصة في موريتانيا.. بوادر إصلاح مهني أم معركة حول معايير التصنيف؟



النائب المستقيل بيرام ولد الداه اعبيد في مواجهة أسئلة المال والسياسة..

هل تهدد الروايات المتضاربة رصيده الحقوقي والمعارض؟

القائم بالأعمال: العلاقات الثنائية تشهد تطورا متسارعا.. ومسقط ونواكشوط تتطلعان إلى توسيع الشراكة الاقتصادية

سفارة سلطنة عمان في نواكشوط تحتفي باليوم الوطني.. توجه جديد لاستقطاب الاستثمارات العمانية إلى موريتانيا



(الصدى - تقرير إخباري)

أقامت سفارة سلطنة عُمان في نواكشوط، مساء الجمعة، حفل استقبال بمناسبة اليوم الوطني للسلطنة، بحضور عدد من المسؤولين الموريتانيين وأعضاء السلك الدبلوماسي وشخصيات سياسية وثقافية، في مناسبة شكلت فرصة لاستعراض مسار العلاقات الأخوية بين البلدين، وآفاق تطوير التعاون الثنائي، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

ومثل الحكومة الموريتانية في الحفل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، محمد سالم ولد مرزوك، إلى جانب المستشار برئاسة الجمهورية أحمد سالم محمد فاضل، ومستشارة الوزير الأول هند بنت عينينا، وعدد من المسؤولين والمدعوين.

وأكد القائم بالأعمال بسفارة سلطنة عُمان في نواكشوط، جاسم بن عيد بن عبد الله السعدي، أن العلاقات الموريتانية العُمانية تشهد تطوراً متسارعاً، بفضل الرؤية المشتركة لقائدي البلدين، والحرص المتبادل على تعزيز أواصر الأخوة وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة.

وكشف الدبلوماسي العُماني عن العمل على إعداد استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمارات العُمانية إلى موريتانيا، في خطوة تعكس توجهاً نحو تعزيز الحضور الاقتصادي للسلطنة في السوق الموريتانية، واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يفتح المجال أمام شراكات جديدة بين المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في البلدين.

واستعرض السعدي، في كلمته بالمناسبة، التقدم المحرز في تنفيذ "رؤية عُمان 2040"، التي تمثل الإطار الاستراتيجي للتنمية في السلطنة، وتركز على تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، وتطوير المؤسسات، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، إلى جانب ترسيخ أسس التنمية المستدامة.

علاقات دبلوماسية تتجه نحو شراكة أوسع

وتعود العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا وسلطنة عُمان إلى 23 يناير 1989، وشهدت خلال العقود الماضية تطوراً تدريجياً على مستوى التمثيل والتواصل الرسمي، قبل أن تدخل مرحلة جديدة مع افتتاح سفارة عُمانية في نواكشوط عام 2015، بالتزامن مع افتتاح سفارة موريتانية في مسقط، بما عزز قنوات الاتصال المباشر بين حكومتي البلدين.

وتوسعت مجالات التعاون لتشمل قطاعات متعددة، من بينها التكوين الدبلوماسي وتبادل الخبرات، والأرشيف والوثائق والمحفوظات، حيث شهد عام 2022 خطوات عملية لدعم التعاون الفني وتدريب الكوادر الموريتانية في مجالات الترميم والرقمنة وحفظ الوثائق.

وشكلت زيارة وزير الخارجية العُماني بدر بن حمد البوسعيدي إلى نواكشوط في يونيو 2024 محطة مهمة في مسار العلاقات، تم خلالها التوقيع على مذكرات تفاهم شملت المشاورات السياسية والتدريب الدبلوماسي والدراسات والبحوث، إلى جانب مجالات النفط والغاز والمعادن والطاقة والاتصالات وتقنية المعلومات.

كما احتضنت نواكشوط في أكتوبر 2025 الدورة الأولى للمشاورات السياسية بين البلدين، التي بحثت سبل تطوير التعاون في مجالات الاستثمار والتعليم والطاقة والصيد البحري، فضلاً عن تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وشهد مسار التعاون كذلك اهتماماً بمجال التحول الرقمي، من خلال المنتدى الموريتاني العُماني للرقمنة.

من التقارب الدبلوماسي إلى الاستثمار

وتعكس المؤشرات المتراكمة في مسار العلاقات رغبة مشتركة في الانتقال بالتعاون الموريتاني العُماني إلى مستوى أكثر اتساعاً، لا يقتصر على المشاورات السياسية والاتفاقيات القطاعية، وإنما يمتد إلى إقامة مشاريع وشراكات اقتصادية واستثمارية ذات أثر مباشر.

وتكتسب الاستراتيجية التي يجري العمل على إعدادها لاستقطاب الاستثمارات العُمانية أهمية خاصة في هذا السياق، بالنظر إلى ما تتيحه موريتانيا من فرص في قطاعات الطاقة والمعادن والصيد البحري والبنية التحتية، وما تمتلكه سلطنة عُمان من خبرات وتجارب في تنويع الاقتصاد وتطوير الاستثمار.

وبينما تحتفي السلطنة بيومها الوطني، تبدو العلاقات مع موريتانيا أمام فرصة لتعزيز مضمونها الاقتصادي والتنموي، وتحويل التقارب السياسي والدبلوماسي إلى تعاون عملي يفتح آفاقاً أوسع أمام المستثمرين والمؤسسات في البلدين، ويعزز الشراكة بينهما على أساس المصالح المتبادلة والروابط الأخوية.

هيئة الدفاع عن ولد عبد العزيز تحذر من تدهور صحته وتطالب بنقله عاجلا إلى الخارج

أعلنت هيئة الدفاع عن الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز، في إيجاز صحفي، تدهور الحالة الصحية لموكلها، مؤكدة أن أطباءه المعالجين أوصوا بنقله فورا إلى الخارج لتلقي العلاج.

وقالت الهيئة إن ولد عبد العزيز تعرض، مساء السبت 21 نوفمبر، لحمى شديدة وضيق في التنفس وآلام في الصدر والمعدة، إضافة إلى نوبات من التقيؤ، مشيرة إلى أن الطبيب لم يحضر إلا عند الساعة السادسة مساء، رغم إشعار إدارة السجون بالحالة الصحية للمعني.

ودقت هيئة الدفاع ناقوس الخطر بشأن الوضع الصحي للرئيس السابق، معتبرة أن حياته باتت مهددة، ومجددة مطالبتها السلطات الموريتانية بنقله بشكل عاجل إلى الخارج لتلقي العلاج المناسب والآمن، وفقا لتوصيات أطبائه المعالجين.

وحملت الهيئة السلطات الموريتانية مسؤولية ما وصفته بالتغاضي والإهمال في التعامل مع الحالة الصحية لموكلها، داعية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بصورة عاجلة، في ظل ما اعتبرته قضية وطنية وإنسانية ملحة.

تنسيقية الهيئات الصحفية تطالب بإلغاء تصنيف "الهابا" ومراجعة شروط دعم الصحافة

طالبت تنسيقية الهيئات الصحفية المهنية بإلغاء التصنيف الأخير الذي أصدرته السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا"، معتبرة أنه لم يستند إلى معايير موضوعية واضحة، ولم يسبقه تشاور كافٍ مع الفاعلين في الحقل الإعلامي، كما دعت إلى مراجعة الشروط المالية المفروضة للاستفادة من صندوق دعم الصحافة الخاصة.

وجاءت المطالبة خلال مؤتمر صحفي نظمته التنسيقية مساء الجمعة 20 نوفمبر 2026، بمقر رابطة الصحفيين الموريتانيين في نواكشوط، بحضور رؤساء هيئات صحفية ومديري مؤسسات إعلامية وعدد من عمداء المهنة.

وأكد رئيس الرابطة، موسى بوهلي، أن الهيئات المشاركة لا تعارض إصلاح القطاع وتنظيمه، وإنما تطالب ببناء مؤسسات صحفية على أسس مهنية سليمة تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص. وانتقد ما وصفه بتجاوز "الهابا" لاختصاصاتها القانونية، والتدخل في صلاحيات المجلس الأعلى للصحافة، مشدداً على ضرورة الفصل بين مهام الجهات المنظمة والهيئات المعنية بتقييم المؤسسات الصحفية.

ووصف ولد بوهلي مسار إعداد التصنيف بالارتجالي، بسبب عدم إشراك الهيئات المهنية في وضع معاييره، وما قال إنه أدى إلى إدراج مؤسسات لا تستوفي الشروط المطلوبة واستبعاد أخرى تتوفر على مؤهلات مهنية.

من جانبه، دعا رئيس اتحاد المواقع الإلكترونية الموريتانية، عزيز ولد الصوفي، إلى إلغاء القرار، وانتقد اشتراط دفع مبالغ مالية وتقديم إفادة ضريبية للاستفادة من صندوق الدعم، معتبراً أن هذه الالتزامات لا تراعي التفاوت في الإمكانات بين المؤسسات.

وحذر ولد الصوفي من أن استمرار هذه الشروط قد يمنح أفضلية للمؤسسات الأكثر استفادة من العقود والامتيازات، ويضعف المؤسسات المستقلة محدودة الموارد، بما قد يزيد ارتهانها لرجال الأعمال والأحزاب وأصحاب النفوذ.

بدورها، دعت رئيسة اتحاد الصحافة الإفريقية الحرة، ماريا اتراوري، إلى إلغاء التصنيف وإشراك مختلف الفاعلين في وضع ضوابط مهنية عادلة وقابلة للتطبيق.

وكشف ولد بوهلي عن لقاء جمعه بوزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، محمد ولد ببانه، قال إن الوزير أكد خلاله رفضه ظلم أي جهة تستحق الإنصاف واستعداده للعمل على إعادة الحقوق إلى أصحابها.

وأكد المشاركون في المؤتمر ضرورة اعتماد إصلاح تشاركي يحفظ استقلالية الصحافة وتعدديتها، ويضمن توزيع الدعم العمومي وفق معايير شفافة وعادلة.

صندوق دعم الصحافة يفتح باب الترشح للاستفادة من مخصصات 2026

أعلنت اللجنة المكلفة بتسيير وصرف موارد صندوق الدعم العمومي لوسائل الاتصال فتح باب الترشح أمام المؤسسات الإعلامية والهيئات الصحفية الراغبة في الاستفادة من الدعم العمومي المخصص لوسائل الاتصال برسم سنة 2026.

وأوضحت اللجنة، في إعلان صادر عنها السبت 21 نوفمبر 2026، أن دراسة الملفات ستتم وفق أحكام المرسوم رقم 0185-2024، المحدد لإجراءات وآليات وشروط دعم وسائل الاتصال، مؤكدة اعتماد معايير فنية وإجراءات وصفتها بالموضوعية والعادلة، بهدف ضمان الشفافية والإنصاف في توزيع موارد الصندوق.

وحددت اللجنة الفترة الممتدة من الاثنين 23 نوفمبر، عند الساعة الثامنة صباحاً، وحتى الأربعاء 2 ديسمبر 2026، عند الساعة الخامسة مساءً، لاستقبال ملفات الترشح حصرياً عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك: inscription-media.com.

وبحسب الإعلان، تشمل أولويات الدعم تعزيز التكوين وتطوير مهارات الصحفيين، ومواكبة المشاريع الإعلامية الرائدة، وتشجيع التميز الصحفي، وفق الضوابط القانونية المنظمة لعمل اللجنة.

وفي ما يتعلق بشروط الأهلية، أوضحت اللجنة أن المؤسسات الإعلامية التي لم تقم بتحديث مواقعها الإلكترونية خلال سنة 2026، والصحف التي لم تصدر خلال السنة نفسها، والقنوات الإذاعية والتلفزيونية التي لم تبث برامج أو نشرات إخبارية طيلة العام، ستعتبر غير مؤهلة للاستفادة من الدعم.

كما أشارت إلى أن مواءمة الوضعية القانونية للمؤسسات مع القانون رقم 017-2018 المتعلق بالإشهار، وتأمين العاملين لديها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يشكلان عاملين تفضيليين في تقييم الملفات.

وتتضمن ملفات الترشح وثائق إدارية وقانونية ومحاسبية تختلف بحسب طبيعة المؤسسة، سواء كانت صحيفة ورقية أو مؤسسة إلكترونية أو قناة سمعية بصرية، أو نقابة أو رابطة أو تجمعاً صحفياً.

ودعت اللجنة المؤسسات والهيئات المعنية إلى استكمال ملفاتها واحترام الآجال المحددة، مشيرة إلى إمكانية التواصل مع سكرتاريا اللجنة بمقر السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية للحصول على التوضيحات الفنية المتعلقة بالمنصة وإجراءات الترشح.

"بي بي" تدرس بيع حصتها البالغة 56٪ في مشروع الغاز الموريتاني السنغالي

كشفت وكالة "بلومبيرغ" الأميركية أن مجموعة الطاقة البريطانية "بي بي" تدرس التخارج من مشروع "السلحفاة الكبير آحميم" المشترك بين موريتانيا والسنغال، من خلال بيع حصتها البالغة 56٪ والتخلي عن دورها مشغّلا رئيسيا للمشروع، في خطوة محتملة قد تعيد تشكيل هيكل الشراكة في أحد أبرز مشاريع الغاز الطبيعي المسال بغرب إفريقيا.

ونقلت الوكالة، الخميس 19 نوفمبر 2026، عن مصادر مطلعة أن هذا التوجه يأتي في إطار مراجعة استراتيجية أوسع لأصول المجموعة، تقودها الرئيسة التنفيذية ميغأونيل، وتهدف إلى خفض المديونية والتخلص من الاستثمارات الأقل ربحية، تمهيداً للإعلان عن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للشركة خلال الشهر المقبل.

وبحسب المصادر ذاتها، بلغت تكلفة المشروع نحو 4.8 مليارات دولار، قبل أن يعاد تقديرها إلى 7.4 مليارات دولار، فيما يتطلب تمويلات إضافية لمرحلة التوسعة المقبلة. وقد يدفع ذلك الشركة البريطانية إلى دراسة بيع حصتها لتجنب الالتزامات الاستثمارية المستقبلية.

ومن بين الخيارات المطروحة أن تحتفظ "بي بي"، حتى بعد بيع حصتها التشغيلية، بحقوق تسلم وتسويق شحنات الغاز الطبيعي المسال المنتجة من المشروع، بما يسمح لها بمواصلة الاستفادة التجارية من الإمدادات دون تحمل أعباء الاستثمار والتطوير والتشغيل.

ولم تتخذ الشركة، وفق المعلومات المنشورة، قراراً نهائياً بشأن البيع، كما لم يُكشف عن مشترٍ محتمل للحصة، في ظل محدودية الشركات القادرة على الاستحواذ على استثمار بهذا الحجم، وما يحيط بالمشروع من اعتبارات اقتصادية وسياسية عابرة للحدود.

ويعد مشروع "السلحفاة الكبير آحميم" من أهم مشاريع الطاقة في غرب إفريقيا، ويقع في المياه البحرية المشتركة بين موريتانيا والسنغال. وقد بدأ إنتاج الغاز خلال عام 2025، وانطلقت أولى صادراته في أبريل من العام نفسه، بطاقة إنتاجية اسمية تبلغ نحو 2.7 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

وتتوزع ملكية المشروع بين "بي بي" بنسبة 56٪، و"كوزموس إنيرجي" الأميركية بنحو 27٪، وشركة "بتروسين" السنغالية بنسبة 10٪، والشركة الموريتانية للمحروقات بنسبة 7٪.

ويفتح احتمال تخارج الشركة البريطانية تساؤلات بشأن مستقبل إدارة المشروع، وهوية المستثمر الذي قد يخلفها، وانعكاسات أي تغيير في الملكية على خطط التوسعة والإنتاج والعائدات الحكومية. غير أن بيع الحصة، إن تم، لا يعني بالضرورة توقف الإنتاج، إذ ستتوقف التداعيات على شروط الصفقة وقدرة الشركاء على تأمين التمويلات والخبرات التشغيلية اللازمة.

الدورة تستمر أسبوعين وتشمل الصحافة الاستقصائية والذكاء الاصطناعي والتحقق الرقمي ومكافحة التضليل

صندوق دعم الصحافة يطلق دورة تكوينية لصالح 100 صحفي من المؤسسات الإعلامية الخاصة

أشرف وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، محمد ولد ببانه، الخميس 19 نوفمبر 2026، بمباني المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، على افتتاح دورة تكوينية لصالح 100 صحفي يمثلون مختلف المؤسسات الإعلامية الخاصة في ولايات البلاد.

وجرى افتتاح الدورة بحضور رئيس السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، محمد عبد الله لحبيب، والمدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، محمد يحيى ولد السعيد، ورئيس اللجنة المكلفة بتسيير وصرف موارد صندوق الدعم العمومي لوسائل الاتصال، الدكتور محمد ولد عابدين ولد سيد الأمين.

وتنظم الدورة تحت شعار "الصحافة المهنية ومواكبة التحولات الرقمية"، وتستهدف صحفيين من تخصصات ومنصات إعلامية متعددة، بمن فيهم العاملون باللغات الوطنية البولارية والسوننكية والولفية، إلى جانب الفنيين والعاملين في الصحافة الجهوية.

ومن المقرر أن تستمر الدورة أسبوعين، يتلقى خلالها المشاركون تكويناً في مجالات مرتبطة بتطوير الأداء الصحفي ومواكبة التحولات التي يشهدها القطاع الإعلامي.

وتشمل محاور التكوين أخلاقيات المهنة والمسؤولية الاجتماعية، وتقنيات التحرير الصحفي، والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والمسؤولية القانونية للصحفي، فضلاً عن الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات.

كما يتضمن البرنامج الصحافة الرقمية وصناعة المحتوى، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي، والتحقق الرقمي من المعلومات ومكافحة التضليل الإعلامي، إلى جانب إدارة غرف الأخبار وتغطية الأزمات.

ويولي البرنامج اهتماماً خاصاً بتعزيز الصحافة الجهوية وإعلام القرب، وتطوير التغطية الإعلامية لقضايا التنمية المحلية، بما يتيح توسيع قدرات الصحفيين العاملين خارج العاصمة، وإدماج مختلف اللغات الوطنية في المشهد الإعلامي.

وتأتي هذه الدورة في سياق الجهود الرامية إلى تطوير كفاءات العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة، ومواكبة التحولات التقنية والمهنية التي تفرضها البيئة الرقمية، حيث باتت مهارات التحقق وإنتاج المحتوى وإدارة المنصات الرقمية من المتطلبات الأساسية للعمل الصحفي.

دعا النيابة العامة إلى تحريك الدعوى العمومية تلقائيا.. وأشار إلى عقوبات بالحبس والغرامة وفق التشريعات الموريتانية

المحامي يعقوب ولد سيف: تسجيل الأشخاص دون علمهم ونشر التسجيلات جريمة تستوجب المساءلة

دعا المحامي يعقوب ولد سيف النيابة العامة إلى التحرك التلقائي لمتابعة الأشخاص الذين يقومون بتسجيل آخرين صوتياً أو مرئياً دون علمهم، بقصد الإضرار بهم أو المساس بشرفهم وحياتهم الخاصة، وكذلك الأشخاص الذين يتولون نشر تلك التسجيلات وتداولها عبر المنصات الرقمية.

وأوضح ولد سيف، في تدوينة قانونية نشرها الجمعة 20 نوفمبر 2026، أن التشريعات الموريتانية تتضمن نصوصاً صريحة تجرّم هذه الأفعال، وتحمّل مرتكبيها مسؤولية جزائية، مشيراً إلى أن المادة السابعة من القانون رقم 021-2021 المتعلق بحماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بهيبة الدولة وشرف المواطن، تنص على ممارسة النيابة العامة للدعوى العمومية بصورة تلقائية لمتابعة الأفعال المجرّمة بموجب القانون.

وأضاف أن المادة الثالثة من القانون ذاته تعتبر تسجيل الأشخاص صوتياً أو مرئياً دون علمهم، وبقصد الإضرار بهم أو بشرفهم، مساساً متعمداً بالحياة الشخصية، كما تجرّم نشر تلك التسجيلات وتوزيعها عبر مختلف الوسائط والمنصات الرقمية.

وأشار المحامي إلى أن العقوبات المنصوص عليها في هذا الإطار تتراوح بين سنة وسنتين من الحبس، وغرامة مالية من 80 ألفاً إلى 200 ألف أوقية، وفق ما أورده في قراءته للنص القانوني.

كما استحضر ولد سيف القانون رقم 007-2016 المتعلق بالجريمة السيبرانية، الذي يجرّم بدوره التسجيل المتعمد للأشخاص دون علمهم بقصد الإضرار بهم، ويعاقب على نشر تلك التسجيلات عبر الأنظمة المعلوماتية بعقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية.

وفي سياق متصل، تناول المحامي مسألة الاختصاص القضائي في الجرائم المرتكبة عبر الحدود، مستنداً إلى المادة 48 من قانون الجريمة السيبرانية، التي تحدد حالات امتداد اختصاص القضاء الموريتاني إلى بعض الجرائم المعلوماتية، حتى في الظروف التي يوجد فيها المشتبه فيه خارج البلاد، وفق الشروط القانونية الواردة في النص.

وأكد ولد سيف أن خطورة هذه الممارسات لا تقتصر على انتهاك الخصوصية، بل تمتد إلى توظيف التسجيلات في التشهير والإضرار بالأشخاص والتأثير على سمعتهم، داعيا إلى تطبيق القانون وضمان حماية الحياة الشخصية وصون الحقوق والحريات.

وتعيد هذه الدعوة النقاش حول الحدود القانونية لاستخدام التسجيلات الصوتية والمرئية في الفضاء العام والخاص، والمسؤولية المترتبة على إنتاجها ونشرها وتداولها، في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي.

المصدر: صفحة المحامي يعقوب ولد سيف.

الصدى
قد لا أكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء
أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا
تصدر عن مؤسسة الصدى للإعلام
الترخيص رقم: 2012/0106

هيئة التحرير
المدير الناشر - رئيس التحرير:
محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى
مدير التحرير:
أحمد عبد الرحيم الدوه
رئيس تحرير القسم الفرنسي:
بكاري غي
رئيس تحرير القسم الإنجليزي:
السيد ولد السيد
مدير الإنتاج:
سيد الطيب
المحرر الرياضي:
المختار اسباعي
المحرر الثقافي:
السيد محمد حماه الله
مسؤولة التسويق:
سهام عبد الله
المدير المالي:
محمد الأمين محمد
المحررون:
محمد عبد الرحمن
بكاري غي
أحمد الدوه
سهام عبد الله
المختار اسباعي
صلاح دداه
لبابه آب
فاطمة الزهراء محمد
القسم الفني:
المونتاج والإخراج:
صدام أحمدو ماكيت:
المدني محمد
تصوير:
- المختار الديين
- محمد كعباش
- الداه زيد
التوزيع:
محمد اللا
إنتاج:
مجموعة الصدى للاعلام
سحب:
المطبعة الوطنية

الإدارة:
0022246412902
0022236151516
0022249149091

مجموعة "الصدى للاعلام":
مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:
1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الصدى الإلكتروني:
essada.info
البريد الإلكتروني
essada12@gmail.com
نواكشوط ـ موريتانيا

المناخ والفرنكوفونية في أجندة الخارج.. والقرآن الكريم والحكومة في صدارة الداخل..

الرئيس غزواني في أسبوع.. من أنطاليا إلى بنوم بنه، مروراً بالمدينة المنورة



(الصدى - تقرير إخباري)

تنوعت أجندة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال الأسبوع المنصرم بين المشاركة في قمم دولية، وإيصال مواقف موريتانيا بشأن قضايا المناخ والتعاون متعدد الأطراف، ومحطة ذات طابع ديني في المدينة المنورة، قبل العودة إلى نواكشوط لمتابعة الملفات الحكومية والإشراف على تظاهرة علمية ودينية جمعت ممثلين عن 16 دولة من غرب إفريقيا.

وامتدت الجولة الخارجية، التي استمرت ثمانية أيام، من مدينة أنطاليا التركية إلى العاصمة الكمبودية بنوم بنه، مروراً بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، لتنتهي بعودة الرئيس إلى نواكشوط مساء الثلاثاء 17 نوفمبر، حيث استأنف برنامجه الرئاسي باجتماع مجلس الوزراء والمشاركة في فعاليات مسابقة خادم الحرمين الشريفين للقرآن الكريم والسنة النبوية.

أنطاليا.. المناخ أولوية وطنية ورسالة إلى المجتمع الدولي



كانت المحطة الأولى في مدينة أنطاليا التركية، حيث شارك الرئيس في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "كوب 31"، وقدم موقف موريتانيا من تداعيات التغير المناخي، مؤكداً أن البلاد، رغم محدودية مساهمتها في الانبعاثات العالمية، تعد من الدول الأكثر تأثراً بآثاره، من جفاف وشح للمياه وتصحر وتدهور للأراضي وتآكل للسواحل.

وفي كلمته خلال قمة القادة، وضع الغزواني مواجهة التغير المناخي والتكيف مع آثاره ضمن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لموريتانيا، مشيراً إلى الجهود الوطنية في استعادة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر، والمشاركة في مبادرة السور الأخضر الكبير والآليات الإقليمية المعنية بمناخ الساحل.

كما عرض توجهات البلاد في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، ودعا إلى تعزيز التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتوفير دعم دولي يتناسب مع احتياجات الدول الأكثر هشاشة أمام التغيرات المناخية.

بنوم بنه.. حضور موريتاني في الفضاء الفرنكفوني

ومن أنطاليا توجه الرئيس إلى العاصمة الكمبودية بنوم بنه، للمشاركة في القمة العشرين للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي انعقدت يومي 15 و16 نوفمبر، تحت شعار "إعادة الاستثمار في السلام من أجل الازدهار المشترك والاستقرار الدائم".

ومثلت المشاركة فرصة لتأكيد حضور موريتانيا في إطار التعاون متعدد الأطراف، وتعزيز علاقاتها مع الدول الأعضاء في المنظمة، في فضاء تتقاطع فيه القضايا السياسية والتنموية والثقافية واللغوية.

كما اكتسبت القمة أهمية خاصة بالنسبة لموريتانيا في ظل ترشح المبعوثة الخاصة للرئيس لدى المنظمة، كمبابا، لمنصب الأمين العام للفرنكوفونية، وما يطرحه ذلك من رهانات تتعلق بحضور البلاد داخل مؤسسات المنظمة وتوسيع مساهمتها في أجندتها المستقبلية.

المدينة المنورة.. محطة إيمانية قبل العودة

وفي طريق عودته إلى نواكشوط، توقف الرئيس بالمدينة المنورة، حيث زار المسجد النبوي الشريف، وصلى في الروضة الشريفة، وتشرف بالسلام على الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم وصاحبيه. وشكلت هذه المحطة جانباً روحياً في برنامج الجولة الخارجية، قبل أن يستأنف الرئيس رحلته ويعود إلى العاصمة مساء الثلاثاء.

نواكشوط.. الحكومة والقرآن الكريم في صدارة الأجندة



وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة على عودته، ترأس الغزواني اجتماع مجلس الوزراء يوم الأربعاء 18 نوفمبر، في أول اجتماع للحكومة بعد حصول برنامجها على ثقة الجمعية الوطنية. وناقش المجلس ملفات تشريعية وتنظيمية، من بينها تحديث مدونة الصناعة التقليدية، وإعادة تنظيم جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، إلى جانب إجراءات في قطاعات الأدوية والرقمنة والتعدين.

أما يوم الخميس، فقد أشرف الرئيس على حفل توزيع جوائز النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية لدول غرب إفريقيا، بمشاركة 160 متسابقاً من 16 دولة، وبلغت جوائزها الإجمالية مليوناً و140 ألف ريال سعودي.

وفي اليوم نفسه، استقبل بالقصر الرئاسي الوفد السعودي المشرف على المسابقة، برئاسة وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، الشيخ الدكتور محمد أحمد برهجي، وبحضور سفير المملكة لدى موريتانيا الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الرقابي. وأكد اللقاء متانة العلاقات الأخوية بين البلدين، والاهتمام المشترك بخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية وتعزيز التعاون العلمي والديني في غرب إفريقيا

أجندة متعددة المسارات

تكشف محطات الأسبوع عن تعدد مسارات الحضور الرئاسي بين الدبلوماسية المناخية، والتعاون الفرنكفوني، والعلاقات مع المملكة العربية السعودية، ومتابعة الشأن الحكومي الداخلي. كما تبرز الملفات التي حملها الرئيس إلى المحافل الدولية، وفي مقدمتها تمويل التكيف المناخي، وتوسيع الشراكات التنموية، وتعزيز موقع موريتانيا في الفضاءات الإقليمية والدولية.



ومع عودته إلى نواكشوط، انتقلت الأولوية مجدداً إلى متابعة عمل الحكومة والملفات الوطنية، في انتظار استكمال البرنامج الرئاسي الداخلي والأنشطة المرتبطة بالتحضير للاحتفالات المخلدة للذكرى السادسة والستين للاستقلال الوطني.



نواكشوط تتصدر تغطيات اقتصادية وسياسية ومغاربية.. من انتهاء البروتوكول مع الاتحاد الأوروبي إلى مقترح آلية إقليمية لتمويل إدارة الهجرة

موريتانيا في الإعلام الدولي هذا الأسبوع.. اتفاق الصيد والهجرة والدبلوماسية ترسم ملامح الحضور الخارجي

(الصدى- "مرصاد")

سجلت موريتانيا حضوراً لافتاً في عدد من وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والعربية خلال الأسبوع الممتد من 15 إلى 21 نوفمبر 2026، عبر مجموعة من الملفات التي عكست موقعها في التوازنات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية بغرب إفريقيا والمغرب العربي. وتوزعت التغطيات بين انتهاء اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي، والتحركات الموريتانية بشأن الهجرة غير النظامية، والمشاركة في قمة الفرنكوفونية، فضلاً عن تطورات العلاقات مع المغرب والاهتمام بالاستثمارات المعدنية في المناطق الحدودية.

اتفاق الصيد.. الملف الأبرز في الصحافة الأوروبية

استحوذ انتهاء بروتوكول الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، منتصف نوفمبر، على مساحة مهمة في التغطية الدولية، حيث نقلت وكالة الصحافة الفرنسية "أ ف ب" أن الاتفاق الذي كان يتيح للسفن الأوروبية دخول المياه الموريتانية انتهى دون التوصل إلى تجديده، وأن خفر السواحل أبلغ السفن المعنية بضرورة وقف أنشطتها ومغادرة المياه الوطنية.

وأبرزت الوكالة الأهمية الاقتصادية للاتفاق، الذي كانت مساهمة الاتحاد الأوروبي في مقابل الولوج إلى المصايد بموجبه تبلغ نحو 57.5 مليون يورو سنوياً، مشيرة إلى أن الثروة السمكية تمثل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد الموريتاني. كما تناولت وسائل إعلام مغربية وإسبانية تداعيات انتهاء البروتوكول على أساطيل الصيد الأوروبية، ولا سيما السفن الإسبانية، مع استمرار المفاوضات بين نواكشوط وبروكسل بشأن صيغة جديدة للتعاون

الهجرة.. موريتانيا تدعو إلى مقاربة إقليمية

وفي ملف الهجرة، سلطت منصة "مدار" الناطقة بالإنجليزية، وموقع "أتالايار" الإسباني، الضوء على مشاركة موريتانيا في المؤتمر الوزاري لإطلاق مسار التعاون الإقليمي حول الهجرة في غرب إفريقيا، الذي احتضنته داكار بين 18 و20 نوفمبر، بمشاركة ممثلين عن 15 دولة.

وأبرزت التغطيات دعوة الأمين العام لوزارة الخارجية، السفير دمان همر، إلى تقاسم المسؤولية بين دول المنشأ والعبور والوجهة والعودة، وعدم اختزال معالجة الهجرة في البعد الأمني وحده.

كما نقلت مقترح موريتانيا إنشاء آلية إقليمية لتنسيق الموارد وتمويل المشاريع ذات الأولوية، إلى جانب تحديث المعابر وتعزيز التعاون الحدودي وحماية المهاجرين ومكافحة شبكات التهريب.

وتوقف موقع "أتالاير" عند تراجع عدد القوارب المنطلقة من السواحل الموريتانية والمسجلة لدى الصليب الأحمر في جزر الكناري، من 216 قارباً بين أبريل وديسمبر 2024 إلى 23 قارباً خلال الفترة نفسها من عام 2025، وفق البيانات التي أوردها التقرير، رابطاً ذلك بالتعاون الأمني مع إسبانيا

حضور دبلوماسي ومتابعة مغاربية

وعلى الصعيد الدبلوماسي، واكبت وسائل الإعلام مشاركة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في القمة العشرين للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي انعقدت في بنوم بنه بكمبوديا يومي 15 و16 نوفمبر، وهي مشاركة عكست استمرار حضور موريتانيا في الفضاء متعدد الأطراف والدوائر الناطقة بالفرنسية

وفي المغرب، تناول موقع "يابلادي" تطورات العلاقات الموريتانية المغربية، وما وصفه بتزايد الاهتمام بتحركات موريتانيا الأمنية والاستثمارية في المناطق القريبة من الحدود، على خلفية منح تراخيص جديدة للتنقيب عن المعادن وتوقع دخول مستثمرين إماراتيين. كما ربط الموقع هذه التطورات بمخاوف لدى جبهة البوليساريو، مستنداً إلى مصادر لم يسمّها؛ وهي معطيات تظل في إطار الرواية التي أوردها الموقع ولم يصدر بشأنها تأكيد رسمي شامل

وتكشف حصيلة هذا الأسبوع أن صورة موريتانيا في الإعلام الخارجي تتشكل أساساً عند تقاطع ثلاثة رهانات: حماية المصالح الاقتصادية والسيادة على الموارد، وإدارة تحديات الهجرة والأمن الإقليمي، وتوسيع الحضور الدبلوماسي والشراكات الدولية. كما تبرز التغطيات حاجة البلاد إلى تقديم رواياتها الرسمية ومعلوماتها الموثقة بصورة أكثر انتظاماً، بما يتيح للإعلام الدولي تناول التحولات الموريتانية من زوايا أوسع تشمل التنمية والاستثمار والثقافة والتعليم، لا أن تظل الأخبار محصورة في الملفات الأمنية والاقتصادية الطارئة.

إعداد: مركز الصدى للرصد والإعلام والدراسات والتطوير - مرصاد



برعاية الرئيس غزواني.. وبمشاركة 160 متسابقا من 16 دولة إفريقية

نواكشوط تسدل الستار على فعاليات النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين للقرآن والسنة لدول غرب إفريقيا



(الصدى - تقرير إخباري)

احتضنت العاصمة نواكشوط، خلال الأسبوع المنصرم، فعاليات النسخة الثانية من مسابقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية لدول غرب إفريقيا، بمشاركة 160 متسابقاً يمثلون 16 دولة، وذلك برعاية رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، في تظاهرة علمية ودينية عكست عمق العلاقات الأخوية بين موريتانيا والمملكة العربية السعودية، وحرص البلدين على تعزيز التعاون في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية.

وأطلق الوزير الأول المختار ولد اجاي فعاليات المسابقة، التي تنظمها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي الموريتانية، فيما أشرف الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم الخميس، بالمركز الدولي للمؤتمرات "المختار ولد داداه" في نواكشوط، على حفل توزيع الجوائز على الفائزين في مختلف فروعها.

وتنافس المشاركون في فروع متعددة لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية، شملت مستويات مختلفة من الحفظ والتجويد والقراءات والتفسير، إلى جانب حفظ الأحاديث النبوية وفهم معانيها، وفق ضوابط ومعايير علمية أشرفت عليها لجان تحكيم متخصصة. وبلغت القيمة الإجمالية للجوائز مليوناً و140 ألف ريال سعودي، بهدف تشجيع الناشئة والشباب على حفظ كتاب الله وسنة نبيه، وتعميق صلتهم بعلومهما.

عناية سعودية متواصلة بالقرآن والسنة

وتأتي المسابقة في سياق الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، من خلال رعاية المسابقات المتخصصة، ودعم برامج الحفظ والتعليم والتفسير، وتشجيع الأجيال الجديدة على الإقبال على العلوم الشرعية.

وأكد المسؤولون السعوديون المشاركون في الفعاليات أن تنظيم هذه المسابقة يعكس اهتمام المملكة بتوسيع برامجها الدينية والعلمية خارج حدودها، وتعزيز حضور القرآن الكريم والسنة النبوية في المجتمعات الإسلامية، وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال.

وفي هذا السياق، أوضح وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودي، الشيخ الدكتور محمد أحمد برهجي، أن المسابقة تأتي امتداداً لجهود المملكة في خدمة كتاب الله وسنة نبيه، مشيراً إلى أنها حظيت بالموافقة السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لإقامتها سنوياً في موريتانيا.

من جانبه، أشاد سفير المملكة العربية السعودية لدى موريتانيا، الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الرقابي، بمستوى التعاون القائم بين البلدين، وبالدور الذي تضطلع به موريتانيا في خدمة العلوم الشرعية وتعزيز التواصل الديني والثقافي في غرب إفريقيا.

موريتانيا.. رصيد علمي يتجاوز الحدود

وتحمل استضافة نواكشوط لهذه المسابقة أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة العلمية التي تحتلها موريتانيا في محيطها الإفريقي، وما تتميز به من تقاليد راسخة في حفظ القرآن الكريم وتدريس علومه، فضلاً عن الدور التاريخي الذي اضطلعت به المحاظر الموريتانية في نشر المعرفة الشرعية واللغة العربية في بلدان المنطقة.

كما أتاح حضور متسابقين من 16 دولة فرصة لتعزيز التواصل بين المؤسسات العلمية والطلاب والمهتمين بالقرآن والسنة، وتبادل الخبرات والتجارب، بما يرسخ الروابط الدينية والثقافية بين شعوب غرب إفريقيا، ويعزز الإشعاع العلمي لموريتانيا في محيطها الإقليمي.

وكان وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، سيدي يحيى ولد شيخنا ولد لمرابط، قد أكد في كلمته خلال الفعاليات أهمية المسابقة في دعم التعاون الإسلامي، مثمناً احتضان المملكة العربية السعودية لهذه المبادرة، وما تمثله من تقدير للمكانة العلمية لموريتانيا وإسهامات علمائها ومحاظرها.

السفارة السعودية في نواكشوط.. جهد دبلوماسي وتنظيمي لإنجاح التظاهرة

وقد اضطلعت سفارة المملكة العربية السعودية في نواكشوط بدور محوري في مواكبة التحضيرات لهذه التظاهرة وإنجاح مختلف محطاتها، من خلال جهود دبلوماسية وتنظيمية عكست اهتمام المملكة بإنجاح المسابقة وتعزيز حضورها في الفضاء العلمي والديني لغرب إفريقيا، وذلك بعناية ومتابعة من سعادة السفير الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الرقابي.

وبرز هذا الدور في مستوى التنسيق مع الجهات الموريتانية المعنية، ومواكبة الوفد السعودي والفعاليات المصاحبة، بما أسهم في إخراج النسخة الثانية بصورة تليق بأهمية المسابقة ومكانة البلدين. وفي تصريح خاص لصحيفة "الصدى"، تناول السفير الرقابي أبعاد هذه المبادرة وأهدافها، مؤكداً أهمية التعاون بين المملكة وموريتانيا في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، وتعزيز الروابط الأخوية والعلمية بين شعوب المنطقة.

ويعكس هذا الحضور النشط للسفارة السعودية حرص البعثة الدبلوماسية على ترجمة العلاقات الموريتانية السعودية إلى مبادرات عملية ذات أثر علمي وثقافي، تتجاوز الإطار الرسمي إلى دعم المؤسسات والأنشطة التي تعزز التواصل بين البلدين ومحيطهما الإفريقي.

وعلى هامش الفعاليات، استقبل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني الوفد السعودي المشرف على المسابقة، في لقاء شكل مناسبة للتأكيد على متانة العلاقات الأخوية بين البلدين، والحرص المشترك على تطوير التعاون في المجالات الدينية والعلمية والدعوية.

وتؤشر هذه النسخة، بما شهدته من مشاركة إفريقية واسعة وحضور رسمي موريتاني وسعودي رفيع، إلى أهمية تحويل المسابقة إلى موعد علمي سنوي مستدام، يجمع حفاظ القرآن الكريم والسنة النبوية من دول غرب إفريقيا، ويعزز مكانة نواكشوط مركزاً للتلاقي العلمي والديني، في إطار شراكة أخوية تجمع موريتانيا والمملكة العربية السعودية.

مؤسسة الصدى - قسم التقارير

النائب المستقيل بيرام ولد الداه اعبيد في مواجهة أسئلة المال والسياسة.. هل تهدد الروايات المتضاربة رصيده الحقوقي والمعارض؟

من استقالة البرلمان واتهام السلطة بمحاولة استمالته ماليا، إلى الجدل حول منزل قيل إنه مَنح لزوجته والتحويلات المالية التي تحدث عنها بنفسه؛ يجد بيرام ولد الداه اعبيد نفسه أمام اختبار سياسي وإعلامي مختلف، تتجاوز أسئلته حدود المواجهة التقليدية مع النظام، لتطال شفافية الخطاب المعارض ومدى اتساقه مع الممارسات الشخصية.

(مجموعة الصدى للإعلام | تقرير تحليلي)

لم تعد التطورات الأخيرة المرتبطة بالسياسي والحقوقي الموريتاني بيرام ولد الداه اعبيد مجرد فصل جديد من فصول المواجهة بينه وبين السلطة، بل أخذت منحى أكثر تعقيداً بعد ظهور معطيات متداولة بشأن هبة عقارية لصالح زوجته، بالتزامن مع تصريحات أدلى بها حول عرض مالي قال إنه تلقاه عقب الانتخابات الرئاسية لعام 2024، ورفضه الاعتراف بنتائجها مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة.

وتكتسب هذه القضية أهميتها من الموقع الذي يحتله ولد اعبيد في المشهد السياسي الموريتاني؛ فهو ليس مجرد نائب معارض أو مرشح رئاسي سابق، وإنما أحد أبرز الوجوه الحقوقية المناهضة للعبودية وممارساتها، وصاحب خطاب سياسي يقوم في جانب كبير منه على مساءلة السلطة بشأن الفساد والامتيازات وتضارب المصالح.

ومن هنا، فإن الأسئلة التي تطرحها القضية لا تتعلق فقط بصحة الاتهامات المتبادلة، وإنما أيضاً بمدى قدرة الرجل على الحفاظ على رصيده السياسي والأخلاقي في ظل روايات تحتاج إلى توضيح، ومعطيات لم تتضح جميع جوانبها بعد.

من مقعد البرلمان إلى المواجهة المفتوحة

جاءت هذه التطورات في أعقاب إعلان بيرام ولد الداه اعبيد استقالته من الجمعية الوطنية، احتجاجاً على ما وصفه بانتشار الفساد وسوء التسيير، وانتقاده لما اعتبره تراجعاً في الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان وتحوله إلى مؤسسة تمرر توجهات الحكومة.

وقد أعلن قراره خلال جلسة برلمانية خُصصت لمناقشة السياسة العامة للحكومة، قبل أن يودع استقالته رسمياً لدى رئاسة الجمعية الوطنية في 14 نوفمبر الجاري، لتتحول الخطوة من موقف احتجاجي معلن إلى إجراء مؤسسي.

وكان ولد اعبيد قد دخل البرلمان عام 2018، وأعيد انتخابه سنة 2023، بعد مسار سياسي وحقوقي اتسم بمواجهة متكررة مع السلطات، وترشحه للانتخابات الرئاسية ثلاث مرات.

وبذلك، تبدو الاستقالة محاولة لإعادة تموضع سياسي خارج المؤسسة التشريعية، وتوجيه المواجهة مع النظام إلى فضاء أوسع، يستند فيه الرجل إلى رصيده الحقوقي وقاعدته الشعبية وخطابه الاحتجاجي.

غير أن توقيت الاستقالة وما أعقبها من إثارة ملفات الأموال والمنازل أضافا إلى هذا التحول أبعاداً أخرى، جعلت النقاش ينتقل من تقييم أداء السلطة إلى مساءلة بعض جوانب العلاقة بين المعارضين ودوائر المال والنفوذ.

عرض الأموال.. اتهام خطير ورواية تنتظر الإثبات

في مؤتمر صحفي عقده يوم 17 نوفمبر الجاري، قال ولد اعبيد إنه تعرض لمحاولة استمالة مالية عقب الانتخابات الرئاسية لعام 2024، وإن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني عرض عليه، عبر وسطاء، مئات الملايين من الأوقية مقابل تهنئته بالفوز والاعتراف بنتائج الانتخابات.

ووفق روايته، تولى رجل الأعمال يسلم ولد آبيلي، الذي خلفه في المقعد البرلماني، نقل المبلغ إليه، بعد أن تسلمه من الوزير الأول المختار ولد اجاي. وأضاف أن الأموال وصلت في أكياس، وأنه رفض الاحتفاظ بها، وطرح في المقابل مطالب سياسية تتعلق بترخيص الأحزاب، وتطبيق قانون تجريم العبودية، ومراجعة القوانين الانتخابية، وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتتضمن هذه الرواية اتهاماً بالغ الخطورة، لأنها لا تتحدث عن مساعدة مالية شخصية فحسب، وإنما عن محاولة مفترضة للتأثير على موقف سياسي متعلق بالانتخابات وشرعيتها.

لكن الرواية، رغم تفاصيلها، تظل حتى الآن اتهاماً صادراً عن طرف سياسي، ولا يكفي تكرارها أو تحديد أسماء الأشخاص المعنيين بها لإثباتها. كما أن إثبات حصول تحويل أو تسليم مبلغ مالي، إن وجد، لا يحسم وحده الغرض منه أو طبيعة المقابل السياسي المزعوم.

وتزداد الحاجة إلى التوضيح بالنظر إلى أن بيرام تحدث عن مسار طويل للأموال، وعن رفض استعادتها في مرحلة أولى، ثم عودتها لاحقاً إلى الجهة التي أرسلتها، وهي تفاصيل يمكن التحقق منها عبر شهادات الأطراف المعنية أو الوثائق والقرائن المتاحة.

منزل تفرغ زينة.. من الهبة العقارية إلى سؤال الشفافية

بالتوازي مع هذه التصريحات، أثار تداول وثيقة تتعلق بمنزل في مقاطعة تفرغ زينة جدلاً واسعاً، بعد نشر تقارير صحفية قالت إن رجل الأعمال والوسيط العقاري يسلم ولد أغربط تنازل عنه لصالح ليلى أحمد، زوجة بيرام ولد الداه اعبيد، بموجب عقد هبة موثق بتاريخ 9 مارس 2025.

وبحسب المعطيات المنشورة، يتعلق الأمر بمنزل مشيد على قطعة أرضية تبلغ مساحتها 450 متراً مربعاً في حي "F Nord"، فيما قدرت مصادر صحفية قيمته بأكثر من 120 مليون أوقية قديمة، مع الإشارة إلى أن هذه القيمة لا تظهر في العقد المنشور، وإنما وردت كتقدير صحفي.

وتكتسب المسألة حساسية إضافية من كون اسم الشخص الذي قيل إنه قدم الهبة، يسلم ولد أغربط، ورد ضمن التحقيقات المرتبطة بالملف المعروف إعلامياً باسم "مدوني الخارج"، حيث أشارت تقارير إلى وضعه تحت المراقبة القضائية في إطار هذا الملف.

غير أن هذه الصلة لا تعني تلقائياً أن الهبة العقارية تشكل جزءاً من جريمة أو أن المستفيدة منها متورطة في أي مخالفة. فالمعطيات المنشورة لا تفيد بتوجيه اتهام إلى ليلى أحمد بشأن المنزل، كما لا تثبت أن الهبة تمت مقابل خدمة سياسية أو منفعة غير مشروعة.

وفي رده على الجدل، قال بيرام إن ولد أغربط عرض عليه المنزل بسبب علاقة صداقة وتقدير، وإنه طلب وثائق زوجته لتسجيله باسمها، لكنه لم يجعل العقار أولوية، قبل أن يعود صاحب العرض لاحقاً ويطلب استعادة المنزل، مبرراً ذلك بتعرضه لضغوط بسبب علاقته به. وأضاف أن الأسرة وافقت على إعادته، وأنها لا تملك منزلاً في تفرغ زينة.

كما اعتبر أن تقديم الهبات لا يمثل جريمة في حد ذاته، وأن التجريم يرتبط بوجود مقابل غير مشروع أو علاقة فساد.

وهنا تبرز نقطة أساسية: هل اكتملت إجراءات نقل الملكية فعلاً؟ وهل تسلمت الأسرة المنزل أو انتفعت به؟ وهل جرى التنازل عنه لاحقاً بصورة قانونية موثقة؟ وما طبيعة العلاقة المالية أو الشخصية بين الطرفين؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة أكثر أهمية من الاكتفاء بتبادل الاتهامات، لأنها تسمح بتحديد ما إذا كنا أمام هبة شخصية انتهت قبل اكتمال آثارها، أم معاملة عقارية تستدعي تدقيقاً أوسع في ظروفها ومآلاتها.

الموقف الحكومي.. نفي الاتهام لا ينهي الجدل

في المقابل، سارعت الحكومة إلى الرد على اتهامات ولد اعبيد المتعلقة بالأموال. فقد نفى الناطق الرسمي باسم الحكومة، وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان محمد ولد ببانه، صحة الرواية، واعتبر أنها لا تستند إلى أساس، مشيراً إلى أن رجل الأعمال يسلم ولد آبيلي، الذي نسب إليه بيرام مهمة نقل الأموال، سبق أن نفى الواقعة.

ووصف الناطق باسم الحكومة القضية بأنها "ولدت ميتة"، مؤكداً أن تداول الاتهامات لا يجعلها صحيحة، وأن المعلومات المتوفرة لدى الحكومة لا تدعم ما أورده رئيس حركة "إيرا".

لكن السجال لم يتوقف عند هذا الحد؛ إذ عاد ولد اعبيد في تصريحات لاحقة، يوم 19 نوفمبر، للرد على الناطق باسم الحكومة، مؤكداً أنه رفض بالفعل تسلم الأموال، وأنه واجه الرئيس غزواني شخصياً بشأنها، وسأله عما إذا كانت قد استعيدت، مضيفاً أن الرئيس أجابه بالإيجاب.

كما قال إنه كان يتواصل مع الرئيس في السابق بشأن قضايا البلاد دون طلب مقابل مالي، وإنه انتقد ما اعتبره محاولة لترضيته بالأموال، مشيراً إلى أنه طلب الاستفسار عن الموضوع عبر رئيس الجمعية الوطنية السابق الشيخ ولد بايه.

وبذلك، أصبح الملف يتضمن روايتين متعارضتين؛ الأولى يتبناها بيرام وتقول بوجود عرض مالي جرى رفضه وإرجاعه، والثانية تنفيها الحكومة وتستند، ضمن ما تستند إليه، إلى نفي الشخص الذي نسب إليه نقل الأموال.

ولا يمكن اعتبار أي من الروايتين حاسمة بذاتها؛ فالنفي الحكومي لا يمثل دليلاً مستقلاً على عدم وقوع الحادثة، كما أن إصرار بيرام على روايته لا يغني عن تقديم ما يدعمها. ويبقى الفيصل هو الأدلة القابلة للتحقق، وشهادات الأطراف المعنية، وما قد تسفر عنه أي إجراءات تحقيق مستقلة إذا تقرر فتحها.

معضلة الصورة الحقوقية والمعارضة

تتجاوز تداعيات هذه القضية حدود الخلاف الشخصي بين بيرام وبعض الفاعلين في السلطة، لتلامس طبيعة الخطاب الذي بنى عليه الرجل جانباً مهماً من حضوره السياسي.

فقد ظل ولد اعبيد يقدم نفسه بوصفه صوتاً للفئات المهمشة، ومدافعاً عن العدالة الاجتماعية ومناهضة العبودية، وناقداً للفساد وتداخل المصالح بين السلطة والمال. وهي صورة اكتسبت حضوراً محلياً ودولياً، وأسهمت في جعله أحد أبرز وجوه المعارضة الموريتانية خلال السنوات الأخيرة.



ومن هذه الزاوية، فإن ظهور وثيقة هبة عقارية لصالح زوجته، بالتزامن مع حديثه عن عرض مالي بمئات الملايين، يضعه أمام أسئلة تتعلق بالشفافية والاتساق بين الخطاب والممارسة، حتى وإن لم تكن هذه المعطيات كافية لإثبات أي مخالفة قانونية.

فالمشكلة السياسية لا تكمن في أن يتلقى معارض هبة أو مساعدة شخصية، إذ لا يمثل ذلك في حد ذاته مخالفة، وإنما في ضرورة توضيح طبيعة العلاقة مع مقدمي الهبات، ومصدر الأموال، وظروف تقديمها، وما إذا كانت هناك مصالح أو مقابل سياسي يرتبط بها.

وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول هذه الأسئلة إلى وسيلة لإسكات المعارضة أو التشكيك في كامل المسار الحقوقي لبيرام، ولا أن يُستخدم انخراط شخص ورد اسمه في تحقيق قضائي لتوسيع دائرة الاشتباه لتشمل كل من تربطه به علاقة شخصية أو اجتماعية.

كما أن إثارة هذه الملفات في سياق سياسي متوتر تفرض الحذر من توظيفها في معركة تصفية الحسابات، سواء من جانب السلطة أو خصومها، خصوصاً أن بيرام لا يزال يمتلك رصيداً سياسياً وحقوقياً لا يمكن اختزاله في الجدل الدائر حول منزل أو تحويل مالي.

اختبار يتجاوز بيرام

تطرح القضية في جوهرها سؤالاً أوسع يتعلق بمعايير الشفافية التي ينبغي أن تحكم الحياة السياسية الموريتانية، ومدى خضوع الفاعلين السياسيين، في السلطة والمعارضة على السواء، للمساءلة بشأن مصادر الأموال والهبات والعلاقات مع رجال الأعمال.

فإذا كان بيرام يتهم السلطة بمحاولة شراء موقفه السياسي، فإن من حق الرأي العام أن يطالبه بتقديم ما يستطيع من أدلة وقرائن تدعم روايته. وإذا كانت هناك وثائق تتعلق بهبات عقارية أو تحويلات مالية، فمن حق الجمهور أيضاً معرفة حقيقتها ومآلاتها، دون القفز إلى استنتاجات جنائية لا تسندها أحكام أو تحقيقات مكتملة.

وفي المقابل، تقع على الحكومة مسؤولية التعامل مع هذه الاتهامات بقدر من الجدية والوضوح، بدلاً من الاكتفاء بالردود السياسية، خصوصاً عندما تتعلق الادعاءات بشخصيات رسمية وبمزاعم استخدام المال للتأثير على المواقف السياسية.

وفي المحصلة، يبدو أن بيرام ولد الداه اعبيد يدخل مرحلة سياسية مختلفة بعد مغادرته البرلمان، لكنه يواجه في الوقت نفسه اختباراً لا يقل أهمية عن مواجهته للسلطة: اختبار قدرته على الحفاظ على الثقة العامة، وتقديم إجابات واضحة بشأن الأسئلة التي أثارتها رواياته والمعطيات المنشورة حول محيطه.

فالمعارضة لا تمنح حصانة من المساءلة، كما أن مواجهة السلطة لا تجعل كل اتهام موجّه إليها حقيقة ثابتة. وبين هذين المعيارين تتحدد قيمة المصداقية السياسية، وهي الرصيد الذي يحتاج إليه بيرام أكثر من أي وقت مضى، كما تحتاج إليه الحياة السياسية الموريتانية برمتها.

ما نعرفه.. وما لم يُحسم بعد

ملخص توثيقي للفصل بين المعطيات المنشورة والادعاءات والردود

أولاً: وقائع ومعطيات منشورة

" أعلن بيرام استقالته من الجمعية الوطنية، وأودع رسالة الاستقالة رسمياً في 14 نوفمبر 2026.

" نُشر عقد هبة عقارية موثق بتاريخ 9 مارس 2025، يتعلق بمنزل في تفرغ زينة لصالح ليلى أحمد، زوجة بيرام.

" المنزل مقام على قطعة أرض مساحتها 450 متراً مربعاً، وقدرت تقارير صحفية قيمته بأكثر من 120 مليون أوقية قديمة، دون أن يرد هذا التقدير في العقد المنشور.

ثانياً: ادعاءات بيرام

" قال إنه رفض عرضاً مالياً بمئات الملايين عقب الانتخابات الرئاسية لعام 2024، مقابل تهنئة الرئيس والاعتراف بنتائج الانتخابات.

" نسب نقل الأموال إلى رجل الأعمال يسلم ولد آبيلي، وربط مصدرها بالوزير الأول والرئيس.

" قال إن المنزل عرض عليه كهبة شخصية، وإن صاحبه عاد لاحقاً وطلب استعادته، وإن أسرته وافقت على ذلك.

ثالثاً: الردود والمواقف

" نفت الحكومة صحة رواية عرض الأموال، وقال الناطق باسمها إن رجل الأعمال المعني سبق أن نفى الواقعة.

" أكد بيرام لاحقاً تمسكه بروايته، وقال إنه واجه الرئيس بشأن الأموال وتلقى منه تأكيداً باستعادتها.

" لا تتضمن المعطيات المنشورة إثباتاً قضائياً لوقوع رشوة أو فساد في هذه الوقائع.

رابعاً: أسئلة لم تُحسم

" هل توجد وثائق أو شهود يثبتون واقعة تسليم الأموال أو إعادتها؟

" هل اكتملت ملكية المنزل لصالح زوجة بيرام، أم جرى التراجع عن الهبة وتوثيق استعادته؟

" ما طبيعة العلاقة المالية بين بيرام ورجل الأعمال يسلم ولد أغربط؟

" هل توجد صلة مثبتة بين الهبة العقارية والملف القضائي المعروف باسم "مدوني الخارج"؟

" هل ستفتح الجهات المختصة تحقيقاً مستقلاً لتحديد حقيقة الوقائع؟

أكثر من 50 شركة مغربية في نواكشوط.. ومبادلات تجارية تستهدف بلوغ 6 مليارات درهم بحلول 2030

"أسبوع المغرب" في موريتانيا.. من عرض المنتجات إلى رهانات الشراكة الاقتصادية والاستثمارية

(الصدى - نواكشوط)

اتفاق على تحديث الإطار التجاري الموقع عام 1986، والتحضير لمنتدى استثماري مشترك، وسوق جملة عصرية في نواكشوط.. وملفات الطاقة والزراعة والصيد والبنية التحتية تتقدم إلى واجهة التعاون الثنائي.

الصدى - تقرير إخباري- اعداد قسم التقارير الاقتصادية /

تتجه العلاقات الاقتصادية الموريتانية المغربية نحو مرحلة جديدة من توسيع المبادلات التجارية واستكشاف فرص الاستثمار المشترك، في ظل الحراك الذي تشهده العاصمة نواكشوط بمناسبة الدورة الثالثة من تظاهرة "أسبوع المغرب في موريتانيا"، المنظمة خلال الفترة من 16 إلى 22 نوفمبر الجاري، تحت شعار "معا لبناء شراكة تضامنية"، بمشاركة أكثر من 50 شركة مغربية، إلى جانب مؤسسات اقتصادية ومستثمرين ورجال أعمال من البلدين.

وتكتسب هذه الدورة أهمية تتجاوز الطابع التقليدي للمعارض التجارية والتظاهرات الثقافية، بالنظر إلى ما رافقها من لقاءات حكومية واقتصادية، وإعلانات عن تفاهمات تستهدف تطوير الإطار القانوني للتبادل التجاري، وتسهيل حركة المنتجات، وإطلاق مشاريع استثمارية في قطاعات حيوية، بما يعكس توجها نحو الانتقال بالعلاقات الثنائية من رصيد التقارب التاريخي والجغرافي إلى شراكة اقتصادية أكثر إنتاجية.

50 شركة مغربية.. وتنوع في مجالات العرض والاستثمار

وتنظم التظاهرة بمبادرة من سفارة المملكة المغربية في نواكشوط وجمعية "منتدى الجنوب"، بالتعاون مع وزارة التجارة والسياحة الموريتانية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والإدماج الاقتصادي المغربية، وبمشاركة هيئات ومؤسسات من القطاعين العام والخاص في البلدين.

وتقدم الشركات المغربية المشاركة مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، تشمل الصناعات التقليدية والحرف والملابس ومستحضرات التجميل والسيراميك والمواد الغذائية، فضلا عن منتجات مرتبطة بقطاعات البناء والطاقة والصناعة.

ويتيح المعرض للمستهلك الموريتاني فرصة التعرف على المنتجات المغربية، فيما يشكل منصة للتواصل المباشر بين الفاعلين الاقتصاديين، واستكشاف إمكانات التوزيع والتسويق وإقامة شراكات تجارية واستثمارية.

وتتضمن أجندة التظاهرة لقاءات أعمال مباشرة بين الشركات (B2B)، وأخرى بين المستثمرين والجهات الحكومية (B2G)، بهدف التعرف على احتياجات السوقين، وبحث فرص التعاون في الصناعة والأشغال العمومية والطاقة والزراعة والصناعات الغذائية والخدمات المصرفية والاتصالات.

وأكدت وزيرة التجارة والسياحة الموريتانية، زينب بنت أحمدناه، أن مشاركة هذا العدد من الشركات تعكس تنامي الاهتمام المتبادل بالفرص الاقتصادية والاستثمارية، مشددة على أهمية تحويل العلاقات الأخوية إلى مشاريع ملموسة وشراكات مستدامة تساهم في النمو وخلق فرص العمل.

من جهته، اعتبر الوزير المغربي المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية، عمر حجيرة، أن القطاع الخاص يمثل رافعة أساسية لتطوير التعاون التجاري والاستثماري، فيما أبرز السفير المغربي بنواكشوط، حميد شبار، أهمية توسيع التعاون ليشمل الزراعة والصيد البحري والسياحة والتجارة والتكوين المهني.

6 مليارات درهم مغربي هدف المبادلات التجارية في أفق 2030

ومن أبرز المؤشرات الاقتصادية التي رافقت هذه الدورة، الإعلان عن توجه البلدين نحو مضاعفة قيمة المبادلات التجارية الثنائية لتصل إلى 6 مليارات درهم مغربي بحلول عام 2030، مقابل نحو 3.7 مليارات درهم خلال سنة 2025، أي ما يعادل زيادة بنسبة 15٪ مقارنة بعام 2024.

ووفق المعطيات التي أعلنها الوزير المغربي عمر حجيرة، فإن المنتجات المغربية تمثل نحو 37٪ من واردات موريتانيا القادمة من القارة الإفريقية، وهو مؤشر على الحضور المتقدم للمغرب في السوق الموريتانية، وعلى أهمية العلاقات التجارية بين البلدين ضمن الفضاء الاقتصادي الإقليمي.

وتشمل الصادرات المغربية نحو موريتانيا المنتجات الزراعية، خصوصا الخضروات والفواكه، وفي مقدمتها الطماطم، إلى جانب المنتجات البحرية المصنعة والمعدات الصناعية ومواد البناء، فيما تشمل الواردات المغربية من موريتانيا منتجات الصيد البحري والمنسوجات.

ويطرح هذا الواقع إمكانات أوسع لتنويع المبادلات، بحيث لا تظل قائمة أساسا على تصدير المنتجات الاستهلاكية، وإنما تتجه نحو التصنيع المشترك، وتطوير سلاسل القيمة، واستثمار الموارد المحلية في البلدين.

تحديث اتفاقية 1986.. وخارطة طريق جديدة للتعاون

ولعل أهم مخرجات اللقاءات الحكومية التي شهدتها التظاهرة، الاتفاق على تحيين الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في أغسطس 1986، بما يجعله أكثر استجابة للتحولات التي عرفتها التجارة الدولية، واحتياجات الفاعلين الاقتصاديين في البلدين.

كما اتفق الطرفان على عقد الدورة الثانية للجنة التجارية المشتركة بالمغرب يوم 27 يناير 2027، وإنشاء فريق عمل مشترك بين القطاعات المعنية بالتجارة، يتولى إعداد تصور لتنظيم وتأمين وتسهيل تدفق المنتجات الزراعية والغذائية بين البلدين.

وفي خطوة تستهدف تعزيز الاستثمارات المشتركة، تقرر التحضير لتنظيم منتدى استثماري في موريتانيا خلال مطلع عام 2027، بالتنسيق بين وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، لاستكشاف مشاريع في الزراعة والصناعات الغذائية وتثمين المنتجات الحيوانية والبحرية والطاقة.

كما شملت التفاهمات تعزيز التنسيق في مجال السلامة الصحية للمنتجات، ومواءمة إجراءات التفتيش، وتطوير قدرات المختبرات الموريتانية، والعمل على الاعتراف المتبادل بشهادات الاعتماد الصحي، بما يسهل حركة الصادرات الزراعية والحيوانية ومشتقاتها.



ومن بين المشاريع اللافتة أيضا، الاتفاق المبدئي على إنشاء سوق جملة نموذجي ومتكامل في نواكشوط، يتضمن غرف تبريد ومسالخ حديثة، بهدف تحسين ظروف تسويق المنتجات والمحافظة على جودتها وتنظيم تدفق السلع. ومن المقرر استكمال الدراسات الفنية للمشروع قبل نهاية عام 2027.

الطاقة والطرق.. استثمارات تتجاوز المبادلات التجارية

ولا تنفصل هذه التحركات التجارية عن مشاريع البنية التحتية والطاقة التي تمثل أحد أهم مجالات التكامل الممكن بين البلدين.

وفي هذا السياق، أعلن السفير المغربي حميد شبار استكمال الدراسات المتعلقة بمشروع الربط الكهربائي عالي الجهد بين موريتانيا والمغرب، وهو مشروع من شأنه تعزيز موثوقية الشبكتين الكهربائيتين، وتوسيع إمكانات تبادل الطاقة، وفتح آفاق مستقبلية للاستفادة من الربط مع الأسواق الإقليمية والأوروبية.

كما يبرز مشروع تأهيل الطريق الرابط بين نواكشوط ونواذيبو، الممتد لنحو 480 كيلومترا، في إطار اتفاق إطاري للتعاون في مجال البنية التحتية، بما يعزز الربط بين العاصمة السياسية والعاصمة الاقتصادية، ويدعم حركة التجارة والنقل والخدمات اللوجستية.

وتشمل مجالات التعاون الأخرى السياحة والتكوين المهني، حيث يجري العمل على تطوير شراكة بين مؤسسات التكوين السياحي في موريتانيا ونظيراتها المغربية، بما يسمح بتبادل الخبرات وتكوين الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية.

من التقارب التاريخي إلى المصالح الاقتصادية المشتركة

ويعكس تنظيم "أسبوع المغرب" في دورته الثالثة توجها متزايدا نحو توظيف الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية بين موريتانيا والمغرب في بناء مصالح اقتصادية متبادلة، لا تقتصر على التبادل التجاري، وإنما تمتد إلى الاستثمار والإنتاج والتكوين والبنية التحتية.

غير أن التحدي الأساسي يبقى في تحويل التفاهمات المعلنة إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، وتوفير الظروف الملائمة أمام المستثمرين، خصوصا ما يتعلق بتسهيل الإجراءات الإدارية والجمركية، وضمان انسيابية النقل، وتطوير الخدمات اللوجستية، وتعزيز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين.

وبالنسبة لموريتانيا، فإن توسيع الشراكة مع المغرب يتيح فرصة للاستفادة من الخبرات الصناعية والزراعية والتجارية المغربية، وتطوير قدرات الإنتاج المحلي، وفتح منافذ أوسع أمام المنتجات الوطنية نحو الأسواق الإقليمية. وفي المقابل، يوفر السوق الموريتاني وموقع البلاد الجغرافي فرصا للشركات المغربية لتعزيز حضورها في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل.

وهكذا، لا تكمن الأهمية الاقتصادية لأسبوع المغرب في عدد الشركات المشاركة أو حجم المنتجات المعروضة فحسب، بل في قدرته على تأسيس مسار عملي للتكامل الاقتصادي، تكون نتائجه قابلة للقياس من خلال حجم الاستثمارات الجديدة، وتنوع المبادلات، ونقل الخبرات، وفرص العمل التي يمكن أن تنتج عن هذه الشراكة.

فبين طموح رفع المبادلات التجارية إلى 6 مليارات درهم، ومشاريع الربط الكهربائي والسوق المركزية ومنتدى الاستثمار المرتقب، تبدو العلاقات الاقتصادية بين نواكشوط والرباط أمام فرصة لتعزيز حضورها التنموي، شريطة أن تنتقل مخرجات هذه الدورة من مستوى التفاهمات إلى مرحلة التنفيذ والإنجاز.

قائمة الـ35 مؤسسة التي أعلنتها "الهابا" تفتح مواجهة جديدة داخل الحقل الإعلامي

الصحافة الخاصة في موريتانيا.. بوادر إصلاح مهني أم معركة حول معايير التصنيف؟

(الصدى - تقرير تحليلي)

تدخل الصحافة الخاصة في موريتانيا مرحلة جديدة من الجدل حول مستقبلها، بعدما فجّر إعلان السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا" قائمة تضم 35 مؤسسة إعلامية مستوفية، وفق تقييم الهيئة، للحد المقبول من المعايير المهنية والمؤسسية، خلافاً واسعاً بين الجهة المنظمة وعدد من النقابات والروابط وملاك المؤسسات الإعلامية.

ولا يتعلق الجدل بمجرد عدد المؤسسات التي ظهرت في القائمة أو تلك التي غابت عنها، بل بطبيعة الإصلاح المطلوب، والجهة التي تملك صلاحية تحديد معاييره، ومدى تأثير التصنيف على الاعتراف المهني والاستفادة من الدعم العمومي. وبينما تقدم الهيئة خطوتها باعتبارها بداية لتنظيم مشهد إعلامي يعاني تضخماً عددياً واختلالات مهنية، يرى معارضو القرار أن الإصلاح لا يمكن أن يكتسب شرعيته دون تشاور وضمانات قانونية وموضوعية.

"الهابا" تدافع عن غربلة رقمية شاملة

تؤكد السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا" أنها أخضعت المؤسسات الإعلامية المسجلة لديها لعملية غربلة واسعة، عبر منصات رقمية متخصصة جرى إعدادها لهذا الغرض، شملت مختلف الجوانب المؤسسية والمهنية، بما فيها طبيعة المحتوى الإعلامي وانتظام النشاط ومدى الالتزام بالضوابط المهنية والتنظيمية.

وتشدد على أن القائمة ليست نهائية أو مغلقة، وأنها ستظل قابلة للتحيين بإضافة كل مؤسسة تستكمل الشروط المطلوبة. ومن هذا المنطلق، ترى الهيئة أن التصنيف لا يستهدف إقصاء المؤسسات، وإنما التمييز بين المؤسسات التي تمارس نشاطاً مهنياً فعلياً وتلك التي لم تستوف بعد متطلبات العمل الإعلامي المنظم.

وتبدو هذه الحجة من حيث المبدأ منسجمة مع الحاجة إلى ضبط قطاع توسع خلال السنوات الماضية، وأصبح يضم مؤسسات متفاوتة في مستوى النشاط والموارد والقدرات المهنية. لكن قوة المنهج الرقمي وحداثة أدواته لا تكفيان وحدهما لإثبات عدالة النتائج؛ إذ يظل من الضروري إعلان المعايير، وشرح أوزانها، وإتاحة الاطلاع على نتائج التقييم، وتمكين المؤسسات من تصحيح المعلومات أو الطعن في القرارات.

لماذا ترفض 12 هيئة صحفية التصنيف؟

في المقابل، أعلنت 12 منظمة ونقابة ورابطة صحفية رفضها لقرار "التصنيف" الصادر عن "الهابا" وطالبت بإلغائه وفتح تحقيق مستقل بشأنه، معتبرة أنه أثار مخاوف تتعلق بالاختلالات الإجرائية والمهنية وتكافؤ الفرص والتعددية الإعلامية وحياد الجهة المنظمة

وتتركز أبرز مآخذ الهيئات المعترضة في عدة مستويات:

أولها، غياب التشاور المسبق مع التنظيمات المهنية وممثلي المؤسسات، رغم أن التصنيف يمس مستقبل القطاع ومصالح فاعليه. وترى هذه الهيئات أن وضع المعايير ينبغي أن يكون عملية تشاركية، لا قراراً تنظيمياً أحادياً.

وثانيها، الاعتراض على الاختصاص القانوني. فقد أثار رئيس رابطة الصحفيين الموريتانيين موسى بوهلي مسألة حدود صلاحيات "الهابا"، معتبراً أن هناك تداخلاً بين دورها التنظيمي واختصاصات المجلس الأعلى للصحافة، وأن تقييم المؤسسات ينبغي أن يتم في إطار قانوني واضح يحدد مسؤوليات كل جهة. وهو اعتراض يستدعي توضيحاً قانونياً رسمياً، حتى لا يتحول الخلاف حول التصنيف إلى نزاع حول شرعية الجهة التي أصدرته.

وثالثها، التفاوت بين المؤسسات في نتائج التقييم. إذ يقول معارضون إن مؤسسات تستوفي، في تقديرهم، الشروط المهنية غابت عن القائمة، بينما أدرجت مؤسسات أخرى لا تتوفر فيها المتطلبات ذاتها. وهذه ملاحظات لا يمكن حسمها بالتعميم، وإنما تتطلب نشر المعايير ونتائج تطبيقها، ومراجعة الحالات المعترض عليها بصورة مستقلة.

ورابعها، الخوف من الآثار الاقتصادية للتصنيف، خصوصاً إذا أصبح الإدراج في القائمة شرطاً فعلياً أو ضمنياً للوصول إلى الدعم العمومي أو فرص الإعلانات والتعاقدات. فالمؤسسة المستبعدة قد تجد نفسها أمام تراجع في الاعتراف بها وفرص تمويلها، بما يهدد استمرارها، حتى قبل أن تتاح لها فرصة استكمال النواقص أو الطعن في التقييم.

صندوق الدعم.. بين شروط الانضباط ومخاطر الإقصاء

يمثل الجانب المالي أحد أكثر محاور الخلاف حساسية. فقد انتقد رئيس اتحاد المواقع الإلكترونية الموريتانية عزيز ولد الصوفي اشتراطات الاستفادة من صندوق دعم الصحافة، ولا سيما الالتزامات المالية والإفادة الضريبية، معتبراً أنها لا تراعي تفاوت الإمكانات بين المؤسسات.

ويرى المعترضون أن المؤسسات التي استفادت من عقود وإعلانات وموارد خلال السنوات الماضية أقدر على الوفاء بهذه الالتزامات، بينما تواجه المؤسسات المستقلة والصغيرة صعوبات مالية، رغم اعتماد بعضها على الدعم العمومي لضمان استمرار نشاطه. ويحذرون من أن يؤدي ذلك إلى تركيز الموارد في عدد محدود من المؤسسات، وزيادة ارتهان الصحافة المستقلة لرجال الأعمال والأحزاب ومراكز النفوذ

وفي المقابل، فإن اشتراط الوثائق المالية والإدارية يمكن أن يخدم الشفافية والمساءلة، شريطة ألا تتحول هذه المتطلبات إلى حواجز لا تراعي طبيعة المؤسسات الناشئة أو محدودة الموارد. والمطلوب هنا ليس إلغاء شروط المحاسبة، وإنما تصميمها بصورة متدرجة وعادلة، وربط الدعم بالنشاط الفعلي وجودة المحتوى والالتزام المهني، لا بالقدرة المالية وحدها.

الوزارة والبطاقة الصحفية.. أين وصل التمهين؟

تؤكد وزارة الثقافة والاتصال أهمية استكمال القوانين المنظمة للقطاع، وفي مقدمتها قانون البطاقة الصحفية، و تشكيل اللجنة المكلفة بها ومزاولة عملها منذ بعض الوقت . ويشكل هذا المسار مدخلاً ضرورياً لتحديد صفة الصحفي، وضبط شروط ممارسة المهنة، وحماية الحقوق المهنية والاجتماعية للعاملين في المؤسسات الإعلامية.

لكن التمهين لا يختزل في إصدار البطاقة أو تصنيف المؤسسات. فهو يحتاج إلى تكوين مستمر، وعقود عمل واضحة، وأجور تحفظ كرامة الصحفي، وتغطية اجتماعية، واحترام أخلاقيات المهنة، إلى جانب مؤسسات تمتلك موارد مستقرة وتوفر بيئة تحريرية مستقلة.

كما أن مسؤولية الوزارة لا تقتصر على إصدار القوانين، بل تشمل تنسيق الإصلاح، وضمان انسجامه مع اختصاصات الهيئات الأخرى، وتوفير سياسة دعم واضحة، ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة إصلاح الصحافة المكلفة من طرف رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني . فغياب جدول زمني معلن لتنفيذ التوصيات، أو عدم نشر حصيلة دقيقة لما تحقق منها، يترك الانطباع بأن الإصلاح ما زال في مرحلة المبادرات المتفرقة أكثر منه مساراً مؤسسياً متكاملاً.



أزمة بنيوية ومستقبل يحتاج إلى توافق

وراء الخلاف الحالي تقف مشكلات أعمق: ضيق السوق الإعلانية، وضعف الاستثمار في المؤسسات المستقلة، والاعتماد على الدعم العمومي، وهشاشة أوضاع الصحفيين، وتفاوت القدرات التقنية والمهنية، فضلاً عن تراجع الجدوى الاقتصادية للصحافة الورقية أمام التحول الرقمي.

ومن ثم، فإن مسؤولية الخروج من الأزمة تقع على جميع الأطراف. فالوزارة مطالبة باستكمال الإطار القانوني وتوضيح حصيلة الإصلاح، و"الهابا" مطالبة بنشر معايير التصنيف وفتح باب المراجعة والتظلم، والنقابات والروابط مطالبة بتقديم مقترحات مهنية قابلة للتطبيق، فيما يتحمل ملاك المؤسسات مسؤولية احترام الالتزامات المهنية والمالية والاستثمار في الصحفيين والمحتوى.

إن رفض التصنيف لا ينبغي أن يتحول إلى دفاع عن الفوضى، كما أن تنظيم الحقل لا ينبغي أن يصبح مبرراً لإقصاء المؤسسات أو تقييد التعددية. وقد تكون قائمة الـ35 بداية ضرورية إذا خضعت للمراجعة والشفافية، لكنها قد تتحول إلى مصدر انقسام وتآزيم للمشهد الإعلامي الخصوصي في البلاد إذا بقيت محاطة بالشكوك.

فالإصلاح الحقيقي لا يبدأ بتقليص عدد المؤسسات، بل ببناء قواعد عادلة تتيح للمؤسسة الجادة أن تستمر وتتطور، وللصحفي أن يعمل بكرامة واستقلالية ، وللمجتمع أن يجد إعلاماً مهنياً متعدداً لا يخضع لهيمنة المال أو النفوذ أو القرار الإداري.

الشرق الأوسط بين الحرب المؤجلة والسلام المتعثر.. واشنطن وطهران أمام اختبار احتواء التصعيد

من دون تسوية سياسية واضحة.. يظل التوتر الأمريكي الإيراني عاملا ضاغطا على أمن المنطقة واقتصاداتها.. وسط مخاوف من اتساع المواجهة وتعطل التجارة والطاقة وتزايد كلفة عدم الاستقرار

تقرير خاص - الصدى

تدخل المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران مرحلة تتسم بالغموض الاستراتيجي، حيث لا تبدو المنطقة أمام حرب شاملة محسومة، ولا أمام سلام مستقر يستند إلى تفاهمات سياسية وأمنية واضحة. وبين هذين الاحتمالين، تتشكل حالة من "اللاحربواللاسلم" التي تجعل الشرق الأوسط عرضة لتقلبات أمنية واقتصادية متواصلة، وتضع دوله أمام تحديات متزايدة تتجاوز حدود العلاقة الثنائية بين واشنطن وطهران.

ولا تقتصر خطورة هذه الحالة على احتمالات تجدد الضربات العسكرية أو توسع المواجهات غير المباشرة، بل تمتد إلى ما تخلقه من مناخ دائم لعدم اليقين، يربك حسابات الحكومات والأسواق والمستثمرين، ويجعل أمن الطاقة والممرات البحرية والتجارة الدولية رهينة لتطورات سياسية وعسكرية يصعب التنبؤ بمساراتها.

فالمشكلة الأساسية لا تكمن فقط في استمرار الخلافات بين الطرفين، وإنما في غياب إطار تفاوضي قادر على تحويل التهدئة المؤقتة إلى تسوية قابلة للاستمرار، تعالج مصادر التوتر وتحد من مخاطر الانزلاق إلى مواجهة إقليمية واسعة.

من التهدئة الهشة إلى المواجهة المفتوحة

وتكشف التطورات الأخيرة أن توصيف المشهد بأنه مجرد خلاف دبلوماسي بين البلدين لم يعد كافياً لفهم طبيعة الأزمة. فالمواجهة التي اندلعت في 28 فبراير 2026، وما أعقبها من وقف لإطلاق النار وتفاهمات لم تصمد طويلاً، أدخلت الطرفين في مسار متقلب يجمع بين العمليات العسكرية والضغوط الاقتصادية والتحركات الدبلوماسية.

وفي أحدث تطورات هذا المسار، تحدثت وكالة "رويترز" في 17 نوفمبر الجاري عن حالة جمود استراتيجي، يحاول فيها كل طرف الرهان على قدرة الآخر على تحمل كلفة المواجهة لفترة أطول. فواشنطن تعتمد بصورة متزايدة على الحصار البحري والضغط الاقتصادي لتقليص موارد طهران ودفعها إلى تقديم تنازلات في الملف النووي، بينما تراهن إيران على أن استمرار الضغوط وارتفاع كلفتها الإقليمية والدولية قد يدفع الإدارة الأمريكية إلى مراجعة حساباتها. Reuters+1

وتعكس التصريحات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في 20 و21 نوفمبر، استمرار التباعد بين شروط الطرفين؛ إذ أبدت طهران استعدادها للعودة إلى المسار الدبلوماسي، في حين اعتبر ترامب أن الشروط الإيرانية المطروحة لا ترقى إلى اتفاق مقبول من وجهة نظر واشنطن. وفي المقابل، تحدثت إيران عن اتصالات مع وسطاء قطريين، في مؤشر على أن قنوات التفاوض لم تُغلق بالكامل رغم استمرار المواجهة. Reuters+2

وتزداد حساسية المشهد مع تحول الممرات البحرية إلى إحدى ساحات الضغط المتبادل، خصوصاً مضيق هرمز الذي يمثل شرياناً أساسياً لتجارة الطاقة العالمية. فقد شددت القيادة المركزية الأمريكية القيود على حركة السفن المرتبطة بنقل الشحنات الإيرانية، محذرة من إمكانية اعتراض السفن وتفتيشها أو تحويل مسارها، بينما لوحت طهران بخيارات للرد على أي محاولة لتشديد الخناق على صادراتها النفطية. Al Jazeera+1

ولا تقف التداعيات عند حدود الخليج العربي، إذ إن استمرار التوتر في مضيق هرمز، بالتوازي مع المخاطر المحيطة بباب المندب والبحر الأحمر، يضع منظومة الملاحة والتجارة الإقليمية أمام تحديات مترابطة، ويزيد من احتمالات انتقال آثار الأزمة إلى أسواق الطاقة والنقل والتأمين وسلاسل الإمداد الدولية.

دول المنطقة بين حسابات الأمن وكلفة الاقتصاد

وتتحمل دول الشرق الأوسط جانباً كبيراً من كلفة هذه المواجهة، حتى تلك التي لا تشارك مباشرة في العمليات العسكرية. فالدول الخليجية تجد نفسها أمام معادلة دقيقة تجمع بين حماية منشآتها الحيوية وممراتها البحرية، والحفاظ على علاقاتها الدولية، وتجنب تحول أراضيها ومياهها الإقليمية إلى ساحات لتصفية الحسابات بين القوى المتواجهة.

وقد زادت الهجمات التي طالت منشآت وأصولاً عسكرية في بعض دول الخليج من حساسية هذه المعادلة، ورفعت مستوى القلق بشأن أمن البنية التحتية للطاقة والموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والمياه. كما أن استمرار التهديدات للملاحة يفرض أعباء إضافية على سياسات الدفاع والأمن البحري، ويستدعي تعزيز التنسيق الإقليمي لحماية المصالح المشتركة.

اقتصادياً، لا تعني زيادة أسعار النفط بالضرورة استفادة الدول المنتجة، إذ قد تتجاوز خسائر تعطيل الإنتاج والتصدير وارتفاع تكاليف النقل والتأمين المكاسب الناتجة عن الأسعار المرتفعة. كما تواجه الدول المستوردة للطاقة والمواد الغذائية ضغوطاً إضافية على ميزانياتها وأسعار السلع ومستويات المعيشة.

وفي هذا السياق، أشار البنك الدولي في تقريره الاقتصادي الإقليمي الصادر في أكتوبر 2026 إلى أن تداعيات الصراع وإغلاق مضيق هرمز انعكست على قطاعات الطاقة والسياحة والطيران والخدمات اللوجستية، وتوقع انكماش الناتج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بنسبة 2.1٪ خلال عام 2026، مقابل نمو بلغ 3.3٪ في 2025. كما توقع انكماش اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3٪ خلال العام نفسه. October 2026

وتعني هذه المؤشرات أن استمرار المواجهة لا يهدد الاستقرار الأمني فحسب، بل يضع خطط التنويع الاقتصادي والاستثمارات الكبرى ومشروعات البنية التحتية أمام اختبارات صعبة، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد على استقرار الأسواق وحركة التجارة والسياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

تداعيات سياسية تتجاوز حدود المواجهة الثنائية

وعلى المستوى السياسي، تضع الأزمة دول المنطقة أمام اختبارات صعبة في إدارة علاقاتها الدولية، والحفاظ على سيادتها واستقلال قرارها، وتجنب الانخراط في استقطاب إقليمي قد يفرض عليها خيارات لا تتناسب بالضرورة مع مصالحها الوطنية.

كما أن استمرار المواجهة يعيد طرح إشكالية التوازنات الأمنية في الشرق الأوسط، ومدى قدرة الترتيبات القائمة على توفير الحماية للدول دون تحويلها إلى أطراف مباشرة في صراعات القوى الكبرى. ويبرز هنا دور الدبلوماسية الخليجية والعربية في بناء قنوات اتصال بين واشنطن وطهران، وتوفير ضمانات متبادلة تحول دون استخدام أراضي دول المنطقة أو مياهها الإقليمية في أي تصعيد عسكري.

وفي هذا الإطار، حذرت الأمم المتحدة، خلال إحاطة أمام مجلس الأمن في 13 نوفمبر الجاري، من المخاطر الجسيمة لاستمرار التوتر في مضيقي هرمز وباب المندب على السلم والأمن الدوليين والاقتصاد العالمي، مشيرة إلى استمرار الحوادث البحرية وتعطل حركة عدد من السفن وأطقمها. ودعت الأطراف المعنية إلى استثمار الجهود الدبلوماسية الجارية والتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة، مؤكدة أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به دول المنطقة في إجراءات بناء الثقة وخفض التوتر. DPPA

ثلاثة مسارات أمام الأزمة

في ضوء المعطيات الراهنة، تبدو الأزمة مفتوحة على ثلاثة مسارات رئيسية :

أولها : استمرار المواجهة منخفضة الوتيرة، من خلال الحصار الاقتصادي والبحري والضغوط السياسية والعمليات العسكرية المحدودة، وهو مسار قد يطيل أمد عدم الاستقرار ويستنزف موارد الأطراف المعنية، مع إبقاء المنطقة تحت تهديد التصعيد.

ثانيها : العودة إلى التفاوض والتوصل إلى تفاهم مرحلي، يبدأ بتثبيت وقف إطلاق النار، وضمان حرية الملاحة، وتخفيف القيود الاقتصادية، قبل الانتقال إلى معالجة الملفات الأكثر تعقيداً، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني والضمانات الأمنية الإقليمية.

ثالثها : اتساع المواجهة العسكرية، سواء نتيجة سوء تقدير متبادل أو استهداف منشآت استراتيجية أو توسع نطاق العمليات البحرية، بما قد يجر أطرافاً إقليمية أخرى إلى دائرة الصراع، ويرفع كلفته على الاقتصاد العالمي.

وتتفق هذه المسارات مع السيناريوهات التي تناولها تقرير خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي الصادر في سبتمبر 2026، والذي حذر من استمرار الصراع منخفض الوتيرة، أو انهيار التهدئة، أو العودة إلى تسوية تفاوضية، أو اتساع العمليات العسكرية وما قد يترتب عليها من مخاطر على منشآت الطاقة في الخليج. Every CRS Report

استقرار المنطقة مصلحة مشتركة

وبعيداً عن حسابات الربح والخسارة لدى واشنطن وطهران، فإن المصلحة الاستراتيجية لدول الشرق الأوسط تقتضي عدم تحول الصراع إلى حالة دائمة، أو التعامل مع أمن المنطقة باعتباره ورقة تفاوض في المواجهة بين القوى الدولية والإقليمية.

فالمنطقة التي تواجه تحديات التنمية والبطالة والأمن الغذائي والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، تحتاج إلى بيئة مستقرة تسمح بتوجيه الموارد نحو الاستثمار والبنية التحتية وتحسين الخدمات، لا إلى سباق مفتوح للتسلح وإعادة بناء ما قد تدمره المواجهات.

ومن هنا، فإن المطلوب ليس مجرد هدنة مؤقتة تؤجل المواجهة، وإنما مسار سياسي وأمني أوسع يقوم على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها، وضمان أمن الممرات البحرية، وحماية المنشآت المدنية والاقتصادية، ومعالجة الخلافات عبر الحوار والتفاوض.

إن سلامة دول الخليج والشرق الأوسط واستقرارها ليسا شأناً محلياً أو إقليمياً فحسب، بل يمثلان ضرورة للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية. وأي تسوية مستدامة بين الولايات المتحدة وإيران ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لدول المنطقة، وألا تتحول إلى تفاهم ثنائي يعيد إنتاج بؤر التوتر أو يترك أسباب الصراع قائمة.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن اعتبار غياب الحرب الشاملة دليلاً على تحقق السلام، كما لا يمكن بناء استقرار حقيقي على توازن الخوف والتهديد المتبادل. فالسلام الذي تحتاج إليه المنطقة هو سلام يحمي السيادة، ويصون المصالح، ويمنح شعوبها فرصة الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

ورقة سياسية صادرة عن مركز الصدى للدراسات والإعلام "مرصاد"

فلسطين بعد أكثر من قرن على وعد بلفور.. من معركة الاعتراف بالدولة إلى تحدي السيادة والاستقلال

إعداد : مركز الصدى للرصد والإعلام والدراسات والتطوير "مرصاد".

بعد أكثر من قرن على بداية تشكل الصراع الحديث في فلسطين، لا تزال القضية الفلسطينية تواجه واحدة من أعقد معضلات النظام الدولي المعاصر: اتساع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، مقابل استمرار الاحتلال والاستيطان وتراجع الإمكانات الفعلية لقيام هذه الدولة على الأرض.

في هذا السياق، أعدّ مركز الصدى للدراسات والإعلام "مرصاد" ورقة بحثية موسعة بعنوان: "فلسطين.. قرن من الصراع مع الاحتلال الصهيوني.. من وعد بلفور إلى إعلان الدولة.. حرب البقاء ومعركة السيادة"، تتناول المسار التاريخي والسياسي للقضية الفلسطينية، منذ المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 ووعد بلفور عام 1917، مروراً بالانتداب البريطاني والنكبة عام 1948 واحتلال عام 1967، وصولاً إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988 واتفاق أوسلو وما أعقبه من تحولات.

وتستعرض الورقة محطات تشكل الهوية السياسية الفلسطينية، ودور منظمة التحرير الفلسطينية، وتطور المقاومة والانتفاضات الشعبية، إلى جانب الانقسام السياسي والمؤسسي بين حركتي فتح وحماس منذ عام 2007، وما ترتب عليه من إضعاف وحدة القرار الوطني وتعقيد مسار بناء الدولة.

كما تتوقف الدراسة عند الحروب المتعاقبة على قطاع غزة، ولا سيما الحرب التي اندلعت في أكتوبر 2023، وتداعياتها الإنسانية والسياسية والقانونية، وما أعادته إلى واجهة النقاش الدولي بشأن الاحتلال وحق تقرير المصير والمساءلة عن الانتهاكات.

وتخصص الورقة حيزاً لتحليل الدور العربي والإسلامي، بين الدعم السياسي والدبلوماسي والمساعدات الإنسانية، وحدود القدرة على التأثير في الوقائع الميدانية، مع استعراض مبادرات السلام والتحركات الدولية والقرارات الأممية التي عززت مكانة فلسطين القانونية والدبلوماسية.

وفي قراءته لمآلات القضية، يطرح مركز "مرصاد" خمسة سيناريوهات رئيسية، تشمل إحياء حل الدولتين، واستمرار إدارة الصراع، وتكريس واقع الضم والتهجير، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتوسيع تدويل القضية ومسارات المساءلة القانونية.

وتخلص الورقة إلى أن الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، على أهميته، لا يساوي السيادة الفعلية، وأن مستقبل المشروع الوطني يرتبط بإنهاء الاحتلال والاستيطان، واستعادة الوحدة السياسية والمؤسسية، وتحويل المواقف الدولية إلى إجراءات عملية تضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير.



وتقدم الدراسة قراءة تاريخية واستراتيجية موثقة بمراجع أممية ومؤسسات بحثية ودولية، وتطرح توصيات تتصل بوقف الحرب، وإعادة إعمار غزة، ووقف الاستيطان والتهجير، وتجديد المؤسسات الفلسطينية، وبناء استراتيجية عربية وإسلامية أكثر فاعلية.

لقراءة الورقة البحثية كاملة، بما تتضمنه من تفاصيل تاريخية وتحليلات سياسية وسيناريوهات مستقبل القضية الفلسطينية، يمكن زيارة موقع صحيفة الصدى عبر الرابط التالي: https://essada.info/156889

مِرْصاد | MIRSAD
مركز الصدى للرصد والإعلام والدراسات والتطوير

الوزير الأسبق ألسان سوماري يكتب: اللغة العربية تستحق أفضل من أن تكون سلاح إقصاء وتمييز

لسان سوماري (Assane Soumare)
أكاديمي وسياسي موريتاني بارز شغل منصب وزير الصيد في موريتانيا



أثار البيان الذي وقعه عدد من رؤساء الأحزاب والحركات ضد الاستعمال الحصري للعربية في مراسلات وزارة الثقافة ردوداً اتسمت بعنف نادر. نقرأ فيها أن أصحابه "انقلابيون" و"وكلاء" للمستعمر القديم، و"غرقى" يبحثون عن شعبية، و"مرابون" للذاكرة. لن أردّ على هذا المستوى. الشتيمة ليست حجة، والمسألة المطروحة أخطر من أن تُختزل في معركة مبتذلة يكون فيها منتصرون ومهزومون.

لكن الاحترام لا يمنع الصراحة. فخلف راية اللغة الرسمية والاستقلال الوطني، تدافع هذه الردود في الواقع عن تصور شوفيني لموريتانيا: تصور بلدٍ تكون فيه جماعة لغوية واحدة وحدها مؤهلة لاحتلال فضاء العمل والإدارة والترقية، بينما يُطلب من الآخرين أن يتكيفوا أو يختفوا. هذا التصور الخاطئ، الذي قد يكون صادقاً عند البعض، والذي يكشف عن قدر من النفاق، هو ما أريد أن أكشفه.

1. ما يقوله البيان فعلاً

لنبدأ باستعادة الوقائع، لأن معارضي البيان اختاروا محاربة نص لم يقرأوه، أو فضّلوا تحريفه.

- البيان لا يطعن في المادة 6. بل يأخذ علماً، بحرفيته، بوضع العربية كلغة رسمية الذي كرّسه الدستور. والحديث عن "انقلاب على المادة 6" هو اختلاق.

- البيان لا يطلب أن تصبح الفرنسية "لغة وطنية خامسة". بل يطلب أن يُحافظ على مكانتها كلغة عمل حيثما كان استعمالها راسخاً، لضمان استمرارية الإدارة والمساواة في الوصول إلى الوظيفة للمواطنين الذين تكوّنوا بهذه اللغة. وهذا ليس نفس الشيء كلغة وطنية، ومعارضو البيان يعرفون ذلك.

- البيان يطلب ترسيم البولارية والسوننكية والولوفية على قدم المساواة مع العربية، وتعميم تدريسها. وهذه هي النقطة الأهم، التي يلتزم مهاجمو البيان حيالها صمتاً مدوياً.

بعبارة أخرى، البيان الذي يهاجمونه يدافع عن أمرين: المساواة بين اللغات الوطنية فيما بينها، وحق الذين تكوّنوا بالفرنسية في ألا يُطردوا من الإدارة بين عشية وضحاها. هذا ما يسمونه خيانة.

2. الدستور لا يُقرأ بالمزاج

يحتمي معارضو البيان بالمادة 6، التي تنص على أن اللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسوننكية والولوفية، وأن اللغة الرسمية هي العربية. حسناً. لكن الدستور كلّ متكامل. فمادته الأولى تعلن أن الجمهورية تكفل لجميع المواطنين، دون تمييز في الأصل أو العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي، المساواة أمام القانون. ومنذ التعديل الدستوري لسنة 2012، تؤكد ديباجته أن العربية، اللغة الرسمية، واللغات الوطنية الأخرى، البولارية والسوننكية والولوفية، تشكل كل واحدة منها في حد ذاتها تراثاً وطنياً مشتركاً بين جميع الموريتانيين، وأن على الدولة أن تحفظه وترقيه باسم الجميع.

فلا بد من طرح السؤال ببساطة: هل إجراءٌ يُقصي في الواقع، من التحرير وتداول المعلومة وبالتالي من الترقية، جزءاً من أطر الدولة بسبب لغة تكوينهم، مطابق للمساواة أمام القانون؟ وهل سياسة تترك منذ عقود ثلاث لغات وطنية دون وضع رسمي مطابقة للواجب الدستوري في "حفظها وترقيتها"؟ إن رفع راية المادة 6 مع إسكات المادة الأولى والديباجة، ليس دفاعاً عن الدستور: إنه تمزيق له وفق المصالح.

ونضيف أن المادة 6 تحدد لغة رسمية؛ وهي لا تمنع في أي مكان استعمال لغة عمل. فلا شيء في الدستور يلزم وزيراً يريد الامتثال للوضع الرسمي للغة العربية بأن يحظر الفرنسية في مصالحه، ولا شيء يمنعه كذلك من ترقية استعمال اللغات الوطنية الأخرى انطلاقاً من مستوى تطورها الحالي.

3. الصمت الذي يفضح: ترسيم اللغات الوطنية الثلاث الأخرى

يقدم كتّاب الردود على البيان أنفسهم كمدافعين عن "اللغات الوطنية" ضد الفرنسية. بل إن أحدهم يذهب إلى حد القول إن هذه اللغات وُجدت قبل المستعمِر وستبقى بعده. وأنا أتفق معه. لكن، لماذا إذن ولا كلمة واحدة، ولا كلمة واحدة فقط، للمطالبة بترسيمها؟ لماذا تتوقف المساواة اللغوية عن إثارة اهتمام معارضي البيان بمجرد أن يتعلق الأمر بوضع البولارية والسوننكية والولوفية في نفس مرتبة العربية؟

الواقع التاريخي قاس. فتجربة تدريس اللغات الوطنية التي انطلقت في أواخر السبعينيات، مع إنشاء معهد اللغات الوطنية، قد تُخلي عنها.

وأعاد إصلاح 1999 الثنائية اللغوية تاركاً جانباً اللغات الوطنية الأخرى. وأعاد قانون التوجيه لسنة 2022 هذه اللغات إلى النظام التربوي، لكن مع الدخول المدرسي 2024، أي بعد سنتين، لم يكن تدريسها يشمل سوى حوالي عشرين فصلاً تجريبياً في جميع أنحاء البلاد، بينما كان تعريب التعليم، بما في ذلك المواد العلمية، يتقدم بسرعة كبيرة. وهنا نقيس الفرق في المعاملة: بالنسبة للعربية، الاستعجال والتعميم، وبالنسبة للغات الوطنية الأخرى، تجريب يراوح مكانه والصبر.

عندما نستدعي اللغات الوطنية فقط لمواجهة الفرنسية، دون أن نطالب لها أبداً لا بوضع رسمي، ولا بوسائل، ولا بجدول زمني، فإننا لا ندافع عنها، بل نستعملها كستار. الهدف الحقيقي لهذه الردود ليس ترقية لغاتنا، بل إقصاء من لا يتكلمون اللغة المهيمنة.

4. الاستقلال الوطني ليس على المحك

يظهر معارضونا في وضعية نضال ضد الاستعمار، وكأن موريتانيا ما تزال تحت الوصاية. هل يجب التذكير بأن بلادنا مستقلة منذ 28 نوفمبر 1960؟ إن وجود الفرنسية في إدارتنا ليس فعل خضوع، بل هو إرث تاريخي لم نختره لكننا جعلنا منه أداة. أجيال من الأطر الموريتانيين، من جميع المكونات، تكوّنت بهذه اللغة وخدمت الدولة بها. واتهامهم اليوم بأنهم "وكلاء" للأجنبي، هو إهانة لجزء كبير من نخبتنا الوطنية، بما فيهم العرب.

إن مثال الجزائر يجب أن يجعل من يعتقدون أن الوطنية تفرض التنكر للفرنسية، أو لغة المستعمِر، يفكرون. فقلة من الشعوب دفعت ثمن استقلالها غالياً مثل الشعب الجزائري. وقد جعلت الجزائر العربية لغتها الرسمية، ثم رسّمت الأمازيغية في 2016. ومع ذلك لم تتنكر أبداً للفرنسية، التي ما تزال حاضرة بقوة في إدارتها وتعليمها العالي وصحافتها واقتصادها. وقد لخّص الكاتب كاتب ياسين هذا الموقف بصيغة بقيت مشهورة: الفرنسية "غنيمة حرب" للجزائريين، وهم يحتفظون بها. وأضاف أن استعمال الفرنسية "لا يعني أن المرء عميل لقوة أجنبية". فإذا كان شعب انتزع استقلاله بالسلاح يستطيع الاحتفاظ بلغة المستعمِر كغنيمة، ليس ضد لغاته الخاصة، بل كأداة موروثة من تاريخه، فبأي حق يجب علينا نحن الموريتانيين أن نعيش ذلك كإهانة؟

5. الموريتانيون لم يعتبروا العربية أبداً لغة أجنبية

لنكن واضحين: البيان المُدان لا يحارب اللغة العربية. فهي لغة جزء كبير من شعبنا، وهي جزء من تراثنا المشترك. تاريخ بلادنا يبين ذلك أفضل من أي إعلان: فمنذ قرون، تبنت سكان من أصل بربري لغة بني حسان القادمين من الجزيرة العربية، إلى درجة فقدان لغتهم الأصلية. واعتمدت إمارة تكانت الحسانية (العربية) وليس لغتها التي كانت البربرية، ومع ذلك لم تُهزم أبداً. لقد فرضت العربية نفسها في موريتانيا بالانضمام والتبادل والزمن، وليس بالتعاميم.

ولهذا السبب بالتحديد فإن الطريقة الحالية تأتي بنتائج عكسية. فاللغة التي تُفرض بالإقصاء تصبح، في نظر من ثُقصيهم، لغة هيمنة. بينما اللغة التي نتقاسمها، والتي نُدرّسها بصبر ونعرضها دون أن نجعل منها أداة فرز، تصبح خيراً مشتركاً. على من يريد خدمة العربية أن يختار الطريق الثاني.

6. حجج تتناقض مع نفسها

- *حول الفرانكوفونية.* يُحتج علينا بأن رئاسة المنظمة الدولية للفرانكوفونية تشغلها مواطنة من بلد ناطق بالإنجليزية. وهذا لا يجيب أبداً عن السؤال المطروح. فالأمر لا يتعلق بالمنظمة، بل بمعرفة ما إذا كان بإمكان الموريتانيين مواصلة العمل في إدارتهم الخاصة.

- *حول "أفول" الفرنسية المزعوم.* يُقال لنا إن الفرنسية "متجاوزة علمياً وتكنولوجياً"، وإنه يجب بدلاً من ذلك الانفتاح على الإنجليزية أو الصينية. لكن هل الإنجليزية والصينية لغتان وطنيتان؟ فإذا كانت المشكلة فعلاً هي اللغة الأجنبية، فلا يُعقل أن نوصي باستبدال واحدة بأخرى. المشكلة إذن ليست الفرنسية، بل هي بالأحرى إرادة إقصاء من تكوّنوا بهذه اللغة.

- *حول نفي الإقصاء.* يُقال إن شعبنا لم يقبل أبداً أن يُقصى أحد لأنه درس بالفرنسية، وهذا صحيح لأن شعبنا دافع دائماً، في كل الظروف، عن وحدته، معارضاً أي إقصاء. لكن في نفس النص، يُعرب عن الأسف لأن المسابقات لا تجري حصراً بالعربية وباللغات الوطنية. وهنا لا بد من طرح السؤال دون مواربة: هناك موريتانيون لا يتقنون العربية. هل لهم، نعم أم لا، الحق في مواصلة العمل بلغة تكوينهم؟ فإذا كانت الإجابة لا، فإن الاستعمال الحصري للعربية ليس شيئاً آخر غير إقصائهم.

- *حول جرح 1966.* يُتهم الموقعون بأنهم يبقون هذا الجرح مفتوحاً. لكنهم ليسوا هم من يقترح اتخاذ قرارات ترتب المواطنين حسب اللغة والتي تنتهي في نهاية المطاف إلى إيقاظ آلام الماضي. بل الموقعون يندددون بهذه القرارات.

7. نفاق بعض أبطال التعريب

من المعروف أن بعضاً من أشد أنصار التعريب الحصري حماساً، أولئك الذين يطالبون بإلغاء الفرنسية ولا يقولون شيئاً عن اللغات الوطنية الثلاث الأخرى، يُسجّلون أبناءهم في مدارس ناطقة بالفرنسية، في السنغال المجاور (سان لويس، تييس، داكار...) وأماكن أخرى، لتجنيبهم المدرسة الموريتانية التي يدّعون مع ذلك الدفاع عنها. يريدون لأبنائهم الانفتاح والثنائية اللغوية وأفضل الحظوظ في سوق العمل، وفي نفس الوقت يريدون لأبناء الآخرين الانغلاق اللغوي.

هذا التناقض يقول كل شيء. فالتعريب، كما يتصورونه، ليس مشروعاً لترقية اللغة العربية، بل هو أداة للانتقاء الاجتماعي والجماعي. فالمدافع الحقيقي عن العربية سيناضل من أجل جودة تدريسها للجميع، ومن أجل تكوين الموظفين الذين لا يتقنونها بعد، ومن أجل مدرسة عمومية يجد فيها أبناؤه أنفسهم مكانهم. ولن يكتفي بإغلاق الأبواب في وجه الآخرين.

8. اللغة أداة، وليست حدوداً

نعم، اللغة أداة للاستقلال. لكن لكي تؤدي هذا الدور، يجب الدفاع عنها وترقيتها وتطويرها وترسيمها، وهذا ينطبق على العربية كما على البولارية والسوننكية والولوفية. ويجب ألا تُستعمل أبداً لإقصاء أعضاء من المجتمع الوطني لأنهم تكوّنوا بلغة المستعمِر القديم، وهي لغة ما تزال مستعملة في فضاء العمل الموريتاني وتشكل إحدى وسائل انفتاحنا على العالم.

ولا بد أخيراً من النظر نحو المستقبل. فعائق اختلاف اللغات في التواصل بدأ يُتجاوز إلى حد كبير بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي. فالذكاء الاصطناعي يتيح بالفعل ترجمات كتابية بالغة الدقة وترجمة شفوية فورية (شخصان وجهاً لوجه يمكنهما الآن أن يتحدث كل منهما بلغته، ويسمع كل منهما الآخر بلغته). وقريباً جداً، رسالة محررة بالفرنسية أو العربية أو البولارية أو السوننكية أو الولوفية، سيتمكن أي موظف في الدولة من قراءتها باللغة التي يختارها. في هذا العالم القادم، سيتوقف صراع اللغات عن أن يكون رهاناً عملياً كبيراً. والإصرار اليوم على جعل اللغة معياراً للإقصاء، هو خوض معركة متأخرة، على حساب التماسك الوطني.

9. ما نقترحه

بدلاً من الشتيمة، نقترح سياسة لغوية قائمة على المساواة والتكامل:

- ترسيم البولارية والسوننكية والولوفية إلى جانب العربية، وفقاً لروح ديباجة الدستور، مع جدول زمني ووسائل حقيقية لتدريسها على جميع المستويات؛

- الإبقاء على الفرنسية كلغة عمل، حيثما كان استعمالها راسخاً، ما دام مجموع الأعوان لم تتوفر لهم الوسائل للعمل بلغة أخرى؛

- برنامج طموح وغير عقابي للتكوين في العربية واللغات الوطنية الثلاث الأخرى لمن لا يتقنونها؛

- اللجوء إلى أدوات الترجمة الحديثة في الإدارة، حتى لا يُعاقب أي مواطن ولا أي موظف بسبب اللغة التي تكوّن بها؛

- فتح تشاور وطني حقيقي حول السياسة اللغوية، في احترام الوحدة والمساواة والعدالة.

خاتمة

الوحدة الوطنية لا تُبنى بمرسوم، ولا بتصنيف جزء من مواطنيها كوكلاء للأجنبي. بل تُبنى في المساواة الحقيقية، وفي احترام جميع لغاتنا وفي الاعتراف بجميع مكوناتنا. أولئك الذين يعلنون أنفسهم اليوم أبطال الوحدة ومدافعين عن اللغات الوطنية سيُحكم عليهم ليس على إعلاناتهم، بل على معيار واحد: هل هم مستعدون للمطالبة للبولارية والسوننكية والولوفية بما يطالبون به للعربية، وضمان لكل موريتاني، أياً كانت لغة تكوينه، مكانه في الدولة؟ وما داموا لم يفعلوا ذلك، فإن خطابهم سيبقى ما هو عليه: شوفينية تتلبس لبوس الوطنية.

نواكشوط، 14 نوفمبر 2026

الأستاذ ألسان سوماري

وزير سابق

الشيخ زايد.. شهادة ربع قرن من الوفاء والعروبة والإنسانية

علي محمد الشرفاء الحمادي



ليست ذكرى رحيل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مجرد مناسبة لاستعادة سيرة قائد عربي ترك موقعه في الحكم ورحل، وإنما هي فرصة للتأمل في تجربة إنسانية وسياسية استثنائية، جسّدت معنى القيادة حين تقترن بالمسؤولية، ومعنى الثروة حين تتحول إلى عطاء، ومعنى الأخوة العربية حين تصبح موقفاً عملياً لا تحكمه الحسابات ولا تغيره تقلبات السياسة.

أتحدث عن الشيخ زايد من موقع من عرفه عن قرب، وعمل إلى جانبه نحو ربع قرن، ورافقه في محطات عديدة من مسيرته، وشهد مواقفه في السياسة والإنسانية، وعرف كيف كان ينظر إلى الإنسان العربي وإلى قضايا أمته.

لم يكن زايد بالنسبة إليّ مجرد حاكم لدولة امتلكت ثروات كبيرة وإمكانات واسعة، بل كان قائداً يؤمن بأن قيمة الحكم لا تقاس بما تمتلكه الدولة من موارد، وإنما بما تقدمه لشعبها ولأمتها، وبما تتركه من أثر في حياة الإنسان وكرامته ومستقبله.

مصر في وجدان زايد.. الأخوة التي لا تحكمها المصالح

كانت مصر تحتل مكانة خاصة في وجدان الشيخ زايد، ولم يكن ينظر إليها باعتبارها دولة شقيقة فحسب، بل باعتبارها ركناً أساسياً في قوة الأمة العربية واستقرارها وتوازنها.

ولا يمكنني، وأنا أستعيد مواقف ذلك الرجل، أن أنسى ما فعله خلال حرب أكتوبر عام 1973، حين وقفت مصر وسوريا في مواجهة العدوان الإسرائيلي، واختار الشيخ زايد أن يجعل من النفط العربي أداة لدعم المعركة العربية، وأن يضع إمكانات بلاده في خدمة موقف رأى فيه دفاعاً عن الكرامة والسيادة العربية.

كانت كلمته الشهيرة: "النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي" تعبيراً مكثفاً عن فلسفته في التضامن، ولم تكن مجرد عبارة عاطفية أو شعار سياسي، بل كانت موقفاً يعكس قناعة راسخة بأن الدم العربي واحد، وأن المصير المشترك يفرض على الأشقاء الوقوف إلى جانب بعضهم في أوقات المحن.

لقد كان يرى أن مساندة مصر ليست منّة من دولة على أخرى، ولا مسألة تخضع لموازين الربح والخسارة، وإنما واجب تفرضه روابط التاريخ والجغرافيا والأخوة والمصير.

وكان يؤكد أهمية بقاء مصر قوية، لما تمثله من ثقل تاريخي واستراتيجي في محيطها العربي، كما أوصى أبناءه بالمحافظة على مكانتها ودورها، والوقوف إلى جانبها، انطلاقاً من إيمانه بأن قوة مصر واستقرارها يمثلان مصلحة عربية مشتركة.

من التضامن السياسي إلى الدعم على أرض الواقع

لم تقتصر مواقف الشيخ زايد تجاه مصر على الدعم السياسي أو المواقف المعلنة، بل امتدت إلى المساعدة في إعادة إعمار مدن القناة التي عانت آثار الحروب والتهجير، وإلى دعم قدراتها في مرحلة كانت تحتاج فيها إلى كل أشكال المساندة لاستعادة قوتها وحماية أراضيها.

وكان يؤمن بأن التضامن الحقيقي لا يكتمل بالكلمات، وأن الوقوف إلى جانب الأشقاء ينبغي أن يترجم إلى أفعال ومبادرات ملموسة، خصوصاً عندما تكون الشعوب في مواجهة ظروف استثنائية.

ومن المواقف التي تكشف عن رؤيته العربية أيضاً حرصه على إعادة مصر إلى محيطها العربي، بعد الخلافات السياسية التي أدت إلى عزلتها عن جانب من محيطها الإقليمي.

لم يكن زايد يرى في الخلافات السياسية مبرراً لقطع العلاقات أو إدامة الخصومة، بل كان يؤمن بأن الخلاف مهما اشتد ينبغي ألا يتحول إلى قطيعة دائمة، وأن الأمة العربية لا تستطيع أن تحافظ على توازنها إذا فقدت أحد أعمدتها الرئيسية.

لذلك سعى إلى تقريب وجهات النظر، ورأب الصدع، وإعادة وصل ما انقطع، انطلاقاً من قناعة بأن المصالحة أقوى من الخصومة، وأن بناء الجسور أكثر جدوى من إقامة الحواجز.

قائد جعل الإنسان محور اهتمامه

خلال سنوات عملي إلى جانبه، أدركت أن التسامح في شخصية الشيخ زايد لم يكن ضعفاً، وأن الكرم لم يكن مجرد عطاء مادي، وأن المحبة لم تكن كلمات تقال في المناسبات، وإنما كانت جميعها جزءاً من فلسفة متكاملة في الحكم والتعامل مع الناس.

كان ينظر إلى الإنسان باعتباره الغاية الحقيقية لأي جهد سياسي أو اقتصادي، ويؤمن بأن الثروة التي لا تتحول إلى خير للناس تفقد قيمتها، وأن الدولة لا تكتمل رسالتها بمجرد امتلاك القوة والإمكانات، بل بما تقدمه من خير لشعبها وللإنسانية.

ولذلك امتدت أياديه إلى مختلف الدول العربية، وإلى الشعوب التي واجهت الحروب والأزمات والكوارث، دون أن يجعل المساعدة الإنسانية مشروطة بمكسب سياسي أو مقابل مادي.

لقد كان رجل بناء ومصالحة، لا رجل خصومة وانقسام، وكانت لديه قدرة لافتة على احتواء الخلافات وتخفيف التوترات، وإيجاد المساحات المشتركة بين المختلفين.

ومن خلال معاشرتي له، لمست أن نظرته إلى العمل العام كانت تتجاوز حدود الإدارة اليومية لشؤون الدولة، إلى رؤية أوسع تقوم على المسؤولية التاريخية تجاه الإنسان والوطن والأمة.

زايد ورؤية تتجاوز حدود الجغرافيا

لم يكن الشيخ زايد ينظر إلى قوة الدول العربية من زاوية ما تمتلكه كل دولة بمفردها، بل كان يؤمن بأن قوتها الحقيقية تكمن في تضامنها وتكامل إمكاناتها، وأن الخلافات السياسية لا ينبغي أن تبدد ما يجمع الشعوب من روابط تاريخية وثقافية وإنسانية.

وكان يرى أن الأوطان لا تبنى بالمال وحده، وإنما تحتاج إلى المواقف النبيلة، والقيادات التي تدرك مسؤوليتها، والقلوب التي تتسع للجميع.

لقد ترك الشيخ زايد تجربة تستحق أن تدرسها الأجيال، ليس فقط في مجال بناء الدولة وتطوير مؤسساتها، وإنما أيضاً في كيفية توظيف الإمكانات الاقتصادية لخدمة الإنسان، وفي جعل السياسة وسيلة للتقارب والتعاون، لا أداة للفرقة والصراع.

إن ما يميز القادة الكبار ليس فقط ما يحققونه خلال وجودهم في السلطة، بل ما يتركونه من قيم ومبادئ تستمر بعد رحيلهم، وتتحول إلى جزء من ذاكرة الشعوب ووجدانها.

زايد الخير.. الحاضر في ذاكرة الأجيال

رحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، لكن سيرته بقيت حاضرة في وجدان من عرفوه، وفي ذاكرة الشعوب التي امتدت إليها أياديه بالخير والمساندة.

وأنا، بعد سنوات طويلة من العمل إلى جانبه، أجد أن أعظم ما يمكن أن يقال في حقه هو أنه لم يجعل من ثروة بلاده سوراً يفصلها عن أشقائها، وإنما جعل منها جسراً للتعاون والتضامن والمحبة.

لقد أحب مصر ووقف إلى جانبها في محنتها، وساند سوريا في معركتها، وحرص على أن تظل روابط الأخوة العربية أقوى من الخلافات السياسية، وجعل من العمل الإنساني رسالة تتجاوز حدود وطنه.

إن الرجال الذين يتركون أثراً في حياة الشعوب لا يغيبون برحيل أجسادهم، لأن قيمهم ومواقفهم تظل حية، ولأن ما يزرعونه من خير يصبح جزءاً من ذاكرة الأجيال.

رحم الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الرجل الذي استحق أن يحمل اسم "زايد الخير"، لأنه جعل من العطاء نهجاً، ومن التسامح قيمة، ومن التضامن العربي مسؤولية، ومن الإنسان محوراً لكل ما آمن به وعمل من أجله.

السيادة اللغوية في موريتانيا:

حين تصبح اللغة العربية عنواناً للعقيدة والهوية والدستور

الدكتور محمد كوريرا/
باحث وكاتب موريتاني



تتجدد بين الفينة والأخرى في الساحة الوطنية دعوات تطالب بتقليص حضور اللغة العربية في الإدارة والمناهج التربوية، أو الإبقاء على هيمنة اللغة الفرنسية بدعوى الواقعية الإدارية ومتطلبات الانفتاح. غير أن هذه الطروحات، وإن تلبست أحياناً بلبوس الحداثة أو التعددية، تصطدم بحقائق التاريخ، وبنصوص الدستور الصريحة، وبمنطق السيادة الوطنية الذي لا يقبل المساومة على ثوابت الأمة.

لغة العقيدة قبل أن تكون لغة الدستور

إن مكانة اللغة العربية في وجدان الشعب الموريتاني تتجاوز مجرد كونها أداة تواصل أو خياراً سياسياً؛ فهي لغة العقيدة قبل أن تكون لغة الدستور، ولغة القرآن الكريم الذي يجمع قلوب الموريتانيين على اختلاف ألسنتهم وأعراقهم. ومنذ أن أصبحت العربية وعاءً للوحي الإلهي، لم تعد ملكاً لمجتمع بعينه أو محصورة في قومية معينة، بل غدت لساناً جامعاً لكل المسلمين، ورباطاً مقدساً يتجاوز الانتماءات الضيقة ليوحد الأمة في صلاتها وعبادتها وثقافتها.

وإلى جانب هذه المرجعية الإيمانية الراسخة، يأتي الاستحقاق الدستوري ليحسم الأمر قانونياً؛ فالمادة السادسة من الدستور الموريتاني تنص بوضوح لا لبس فيه على أن: "اللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسوننكية والولفية، واللغة الرسمية هي العربية". وعليه، فإن أي دعوة لإقصاء العربية من الإدارة أو تهميشها في التعليم تمثل التفافاً صريحاً على القانون الأسمى للبلاد، ومحاولة لتكريس وضع استثنائي ورثناه عن الحقبة الاستعمارية ولا يمت بصلة لسيادة الدولة المستقلة.

وهم "العلم العصري" وحصاد عقود من الفرنكفونية

وإنه لمن دواعي الاستغراب الشديد أن يتذرع بعض الداعين إلى فرض اللغة الفرنسية في الإدارة والمناهج بحجة واهية مفادها أن اللغة العربية غير قادرة على استيعاب العلوم العصرية! وهنا يحق لنا أن نتساءل بمرارة وواقعية: ماذا صنعنا باللغة الفرنسية منذ استقلالنا عن فرنسا؟ لقد ظلت الفرنسية مهيمنة على مفاصل الإدارة والتعليم التقني لعقود طويلة، ومع ذلك، ورغم أن موريتانيا تُعدّ من أغنى الدول في احتياطيات الحديد الخام، فإننا ما زلنا حتى يومنا هذا نستورد أبسط الصناعات، بل نستورد حتى "الإبرة"! إن نهضة الأمم لا تُصنع باستعارة لغة المستعمر وتهميش اللسان الوطني، بل بتوطين المعرفة بلغتنا الأم، والانفتاح الواعي على اللغات الحية - وفي مقدمتها الإنجليزية بوصفها لغة العلم والتكنولوجيا اليوم- دون التفريط في هويتنا أو استبدال لغتنا الرسمية بلغة أجنبية لم تحقق لنا الاكتفاء ولا التصنيع.

العربية رابط جامع لا أداة إقصاء

يروّج بعض المدافعين عن المركزية الفرنكفونية لفكرة مفادها أن تعميم اللغة العربية يمثل إقصاءً لبقية المكونات الوطنية. وهذه مغالطة يردّ عليها الواقع قبل التاريخ؛ فاللغة العربية في موريتانيا هي وعاء الثقافة المشتركة التي تفاعلت معها سائر اللغات الوطنية الأخرى عبر القرون، وأسهمت في إثرائها. ومن المفارقات العجيبة أن يُنظر إلى لغة أجنبية وافدة (الفرنسية) باعتبارها لغة محايدة وجامعة، بينما تُصوّر اللغة العربية -التي هي لسان الوحي والهوية- وكأنها لغة إقصائية!

إن الإنصاف الحقيقي للتنوع الثقافي في بلادنا لا يتحقق بالارتماء في أحضان لغة المستعمر القديم، بل يتحقق عبر مسارين متكاملين نصّ عليهما القانون التوجيهي لإصلاح النظام التربوي:

- o ترسيخ العربية لغةً جامعة: اعتمادها لغةً للتدريس والإدارة والتخاطب الرسمي بما يضمن وحدة المنظومة التربوية والإدارية.
- o تطوير اللغات الوطنية الأخرى: العناية باللغات الوطنية (البولارية، السوننكية، والولفية) وتدريسها وتطويرها بوصفها موروثاً وطنياً مشتركاً يثري نسيجنا الاجتماعي.

الإدارة في خدمة المواطن لا العكس

أما فيما يتعلق بالإدارة، فإن الأصل في أي جهاز إداري في العالم هو أن يخاطب المواطنين بلغتهم الرسمية التي يفهمونها. ولا يُعقل في دولة مستقلة منذ أكثر من ستة عقود أن يظل المواطن الموريتاني بحاجة إلى مترجم لفهم وثيقة رسمية صادرة عن إدارته، أو أن يُقصى أصحاب الكفاءات من أبناء الوطن لأن تكوينهم تم بلغتهم الدستورية الرسمية.

خاتمة

إن معركة اللغة في موريتانيا ليست صراعاً بين مكونات الشعب، بل هي خيار بين استكمال السيادة الوطنية وبناء دولة القانون والمؤسسات، وبين البقاء في دائرة التبعية الثقافية والإدارية. وستظل اللغة العربية، بوصفها لغة القرآن الكريم وعنوان الهوية الجامعة، الركيزة الأساسية لوحدة هذه الأمة ونهضتها، جنباً إلى جنب مع أخواتها من اللغات الوطنية.

دردشة على الورق

يكتبها: أحمد الدوه - محرر في صحيفة الصدى الموريتانية المستقلة



فساد الأمس ومساءلة اليوم..
ازدواجية المعايير في المشهد السياسي الموريتاني

تابعت التسجيل المصور الذي يظهر فيه الرئيس بيرام الداه اعبيد وهو يتسلم مبلغاً مالياً في عهد الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز.

وأمام ما أثاره التسجيل من جدل وحملة سياسية وإعلامية، تبرز أسئلة تتجاوز الواقعة نفسها:

وهل يتعلق الأمر فعلاً بمحاربة الفساد، أم أننا أمام فصل جديد من فصول تصفية الحسابات السياسية وانتقائية المحاسبة؟

لا أدافع عن بيرام باعتباره شخصية فوق المساءلة، ولا أرى أن موقعه السياسي أو الحقوقي يمنحه حصانة من النقد والتحقيق. لكنني، في المقابل، لا أستسيغ هذه الحملة التي تبدو وكأنها تختزل تاريخاً طويلاً من اختلالات تدبير المال العام في واقعة مالية واحدة، وتتجاهل ملفات أخرى أكثر اتساعاً وتعقيداً.

فليس كل مبلغ مالي يُقدَّم لشخصية عامة رشوة، كما أن الهدية والعطية لا تتحولان تلقائياً إلى جريمة ما لم تقترنا بمقابل غير مشروع، أو باستغلال النفوذ، أو بشراء موقف سياسي. والعبرة ليست بمجرد تسلم المال، وإنما بطبيعته ومصدره والغاية منه والظروف التي أحاطت به.

ازدواجية المعايير وذاكرة الامتيازات

إن ما يستحق النقاش هو ازدواجية المعايير التي تطبع جانباً من خطابنا السياسي؛ فمنذ وصول العسكر إلى الحكم، تشكلت منظومة من المصالح والامتيازات، أصبح فيها القرب من السلطة طريقاً إلى الوظائف والمواقع والصفقات والمنافع. وترسخت لدى بعض النخب عقلية تختصرها العبارة الشعبية: "إلا تولي شي أذوق"، حتى غدت الوظيفة العامة، في نظر بعضهم، فرصة للانتفاع لا مسؤولية لخدمة المواطنين.

فأين كانت هذه الأصوات حين مُنحت رخص الصيد والقطع الأرضية والامتيازات الاقتصادية، التي تُقدّر قيمتها بمئات الملايين، لشخصيات سياسية ووسطاء ونافذين؟ وأين كانت حين ظلت بعض الشخصيات القبلية تتقاضى رواتب ومخصصات من الخزينة العامة، دون وضوح كافٍ بشأن الخدمات العمومية التي تقدمها مقابل ذلك؟

وأين كانت حملات التدقيق والمساءلة حين اعتمدت الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب السلطة، على تبرعات رجال الأعمال لتمويل أنشطتها وحملاتها الانتخابية؟ أليس تمويل الحياة السياسية بالمال الخاص قضية تستحق قواعد واضحة تضمن الشفافية وتمنع تضارب المصالح وشراء الولاءات؟

الهدية والرشوة.. أين يبدأ الفساد؟

إن المشكلة ليست في أن يتلقى سياسي مساعدة أو هدية من مواطن، وإنما في أن تتحول الأموال والامتيازات إلى أدوات لشراء الولاءات وتوجيه المواقف والتحكم في القرار السياسي. وهنا ينبغي أن يكون القانون واضحاً، وأن تُطبّق معاييره على الجميع، دون تمييز بين موالٍ ومعارض.

كما أن توقيت إثارة هذه القضية يفتح الباب أمام تساؤلات مشروعة حول خلفيات الحملة والجهات المستفيدة منها، دون الجزم بوجود استهداف مدبّر أو افتراض وقائع لم تثبت بعد.

فالمعارضة ليست فوق النقد، والسلطة ليست فوق المساءلة، ورجال الأعمال ليسوا بمنأى عن كشف طبيعة علاقاتهم بمراكز القرار. ولا ينبغي أن تتحول مكافحة الفساد إلى أداة للخصومة السياسية، أو إلى وسيلة لمحاسبة طرف والتغاضي عن أطراف أخرى.

إن بيرام، مهما اختلفنا معه في خطابه ومواقفه وأساليبه، ليس المسؤول الوحيد عن اختلالات الحياة السياسية، ولا يجوز أن يتحول إلى شماعة تُعلق عليها كل التناقضات. فالمسؤولية عن تكريس ثقافة الامتيازات والانتفاع من المال العام تتجاوز شخصاً أو تياراً، وتمتد إلى منظومة سياسية وإدارية استفادت منها أطراف متعددة على مدى عقود.

المحاسبة الشاملة لا الانتقائية

المطلوب اليوم ليس الدفاع عن هذا الطرف أو ذاك، وإنما إخضاع الجميع لمعيار واحد، يقوم على التحقيق في مصادر الأموال، ومراجعة الامتيازات، وكشف الصفقات، ومحاسبة كل من استغل موقعه أو نفوذه لتحقيق مصالح غير مشروعة.

حاسبوا أي مسؤول، مهما كان موقعه أو نفوذه، متى ثبتت إدانته، لكن افتحوا أيضاً دفاتر الذين سبقوه، وراجعوا امتيازات النافذين وأصحاب المصالح والمستفيدين من المال العام.

فلا عدالة في محاسبة خصوم اليوم مع حماية أصحاب الامتيازات بالأمس، ولا معنى لمحاربة الفساد إذا ظلت أبوابه القديمة مغلقة.

إن محاربة الفساد لا تبدأ من الخصوم السياسيين ولا تنتهي عندهم؛ بل تبدأ حين يصبح القانون أقوى من النفوذ، والمساءلة أوسع من الخصومة، والمال العام ملكاً للمواطنين، لا غنيمة للمتنفذين.

"بوابة النور".. البادي يعود إلى الرواية برحلة روحية تبحث عن معنى الحياة والسكينة

سعيد البادي
إعلامي وروائي إماراتي



(الصدى - أبوظبي)-

أصدر الكاتب والروائي الإماراتي سعيد البادي روايته الجديدة "بوابة النور"، عن دار الراوي للنشر والتوزيع، في عمل أدبي يمزج بين التأملات الروحية والأسئلة الفلسفية، ويستكشف قضايا الفقد ومعنى النجاح والبحث عن الطمأنينة، من خلال رحلة إنسانية تبدأ من أبوظبي وتنتهي في رحاب مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة.

وتنطلق أحداث الرواية عند الساعة الثالثة فجراً، حين يجلس بطلها سالم أمام صفحة بيضاء عاجزاً عن الكتابة، رغم سنوات قضاها في بناء حياة تبدو ناجحة وفق مقاييس الآخرين. غير أن لحظة المواجهة مع الذات تضعه أمام سؤال جوهري ظل يؤجل الإجابة عنه: متى بدأت حياته تفقد معناها الحقيقي؟

ومن خلال رحلة سالم، تتداخل التجربة الروحية مع استعادة محطات الماضي، إذ يستحضر البطل، بين الطواف والسعي، وجوهاً غابت وأحلاماً مؤجلة، اعتقد طويلاً أن العمر سيمنحه متسعاً لتحقيقها.

وتفتح هذه الرحلة المجال أمام تأمل أثر الفقد في إعادة تشكيل نظرة الإنسان إلى حياته وما تبقى منها، فيما تتحول الكتابة إلى وسيلة للبوح واستعادة التوازن ومراجعة التجربة الإنسانية.

وتأتي "بوابة النور" لتضيف محطة جديدة إلى تجربة البادي الإبداعية، الذي راكم حضوراً في المشهد الثقافي الإماراتي من خلال أعمال روائية وأدب الرحلات. ومن أبرز إصداراته "المدينة الملعونة"، و"مع ملائكة مكة"، و"مذكرات رحالة"، و"مدن ونساء"، التي شكلت محطة بارزة في مسيرته، بعدما فازت بالمركز الأول مناصفة في الدورة الثالثة لجائزة الإمارات للرواية عام 2016.

وتتميز تجربة البادي بتوظيف خبراته في السفر والعمل الصحفي داخل البناء الروائي، والمزج بين المغامرة والتاريخ والجغرافيا والتأملات الفلسفية. فقد بدأ مسيرته الصحفية في جريدة "الاتحاد" عام 1997، وعمل مراسلاً متجولاً، وشارك في تغطية الحروب والكوارث والمجاعات، ومنها الحرب على العراق عام 2003، قبل أن يتولى عدداً من المسؤوليات التحريرية والإعلامية.

ويعكس صدور "بوابة النور" استمرار اهتمام البادي بالإنسان وأسئلته الداخلية، مقدماً هذه المرة رحلة تتجاوز حدود المكان، لتصبح بحثاً عن المعنى والمصالحة مع الذات، في سرد يستحضر العلاقة بين الإيمان والذاكرة والكتابة والتحولات التي تصنعها التجارب الإنسانية.

وتتوفر "بوابة النور" بنسخة إلكترونية عبر "متجر دار الراوي" (https://rawistore.com/product/بوابة-النور-سعيد-البادي/)، وعبر أمازون بصيغة كيندل.

لا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون صحافة حرة "الصدى"